مقدمة :

تعتبر المملكة من البلاد القائدة الرائدة في عصرنا الحالي، بل وستبنى الدولة السعودية الرابعة والتي ستشهد بإذن الله تطورا في كافة المجالات بما يعود بالنفع والخير على المملكة وشعبها المخلص لوطنه وملكه.

لقد من الله علينا بفضله الخير الكثير من ثروات معدنية وبترولية، بعدما كنا في الماضي، وليس بالبعيد، لا نملك أي موارد اقتصادية تعود بالخير علينا، و لا يزال بيننا من الآباء والأجداد أحياء يقصون علينا حالنا بالأمس ونهضة بلادنا اليوم، لقد كانت حياة قاسية صعبة بدائية تفتقر إلى الحد الأدنى لمقومات الحياة، وأصبحنا اليوم في الخير الوفير بفضل الله، ثم بفضل حكمة ملوكنا، وما تبعها من ثروة نفطية، كانت بمثابة نقلة كمية ونوعية على المجتمع السعودي، إلا أننا ينتابنا الخوف والقلق من المستقبل، فالبترول مورد غير متجدد، وقابل للنفاد شئنا أم أبينا، ولا نغفل سعي المنافسين الجدد وما تبع ذلك من انخفاض الأسعار، وما نتج عنه من انخفاض شديد في موارد البلاد، وليس هذا فحسب، إن ما نشهده اليوم من تطور تكنولوجي في مجال الطاقة، وتوفير بدائل للطاقة، أقل ثمنا وتكلفة، وصديقة للبيئة، كالطاقة الشمسية والنووية، فالدول المتقدمة تعتمد في تشغيل السيارات والطائرات ومركبات الفضاء والآلات الصناعية على الطاقات المستحدثة الشمسية والنووية، ولم تعد محل تجارب فحسب، بل شملت قطاعا كبيرا من الدول يستفاد منها الآن، والأفراد في حياتهم اليومية أيضا، كما أنتجت الأبحاث العلمية في مجال الاستخدام الآمن والسلمي للطاقة النووية، وما توفره من طاقة هائلة، تجعل الدول قادرة على الاستغناء تماما عن البترول ومشتقاته، وما لم يتم اكتشافه بعد!

كل هذا يجعلنا نفكر طويلا في حال ومستقبل الأجيال القادمة لهذا الوطن المعطاء، وبخاصة ما تم من إنجازات صناعية خلال الفترات الماضية لم يكن على المستوى الذي يجعلنا دولة لها ترتيب بين الدول الصناعية، وأن ما تم رصده من ميزانيات سنوية، ظل قاصرا على تحسين البنية التحتية، والخدمات الأخرى، للارتقاء بالمستوى المعيشي، وهذا مطلوب، لكن أين الصناعة، أين ما يفيد الوطن والأجيال القادمة؟

فأغلب ما قُدم خدمات استهلاكية من الدرجة الأولى، وما زال حجم استيراداتنا منذ عقود يتراوح من 93% - 98% من حاجتنا الاستهلاكية.

لذا نناشد بالبدء الفوري من الآن في تنفيذ الخطط الاستراتيجية المبنية على الأسس العلمية، التي يعدها الخبراء والمتخصصون الوطنيون الغيورون على مستقبل وطنهم، والتي تعتمد بشكل أساسي على جودة وتطوير التعليم والنهوض بشكل حقيقي وفعال (بالثورة الصناعية)، ولنا من تجارب الآخرين ما يؤكد ذلك، بأن نجاح وتطور أي أمة يقوم على التعليم والصناعة والاهتمام جل الاهتمام (بالنهضة والثورة الصناعية الحديثة).

فنحن لدينا مصدران هامان ممولان لرأس المال، هما ميزانية الدولة، ومخصصاتها نحو الصناعة بجميع أنواعها، والمستثمرون من رجال الأعمال، وأصحاب الأموال الطائلة، فيجب تشجيعهم وحثهم، بل وإلزامهم إذا تطلب الأمر على توجيه استثماراتهم نحو الصناعة، وبشكل فعال، ومراقب بموجب خطة زمنية ملزمة (علما أن عوائد الاستثمار في الصناعة تتراوح من 30% إلى 50% وأكثر أي إنه يعيد رأس المال خلال سنتين إلى ثلاث من بدء الإنتاج في معظم الأحيان وهذا عائد مغر وفائق الربحية للدولة والمستثمرين).

إن ذلكما الجناحين لو تحركا بالتوازي وبفكر تخطيطي علمي ممنهج نحو بناء وتأسيس قلعة صناعية، تنتشر في جميع ربوع المملكة، تقام بسواعد وخبراء وطنيين بالإضافة إلى إيجاد شراكات وتعاونات مع دول أخرى لبعض الدول الآسيوية والدول الشرق أوروبية لما لها من تجارب صناعية رائدة ومتقدمة، وذلك للاستفادة منها ونقل الخبرات لفترات محددة على أن تحل الخبرات والكوادر الوطنية محلها وفق برنامج زمني محدد، وخلال سنوات قلائل، نكون بإذن الله في عداد الدول الصناعية، ولا يوجد في وطننا بطالة، ونصبح مصدرين للصناعة بإذن الله بعد أن نغطي استهلاكنا المحلي (ناهيك عن ما يتم توفيره، مقابل ما كان يصرف في الاستيراد من الخارج) وستكون تلك الصادرات موردا آخر للبلاد نستطيع أن نعتمد عليه مدى الحياة.

فنحن الآن نملك عصب الحياة (وهو المال)، ونستطيع أن نعمل ما نشاء ، ولن نكون دولة تطمح لنا الدول بالتقرب زلفا إلا بنهضة حقيقية، وقوة رادعة للعدو المتربص بنا.

خادم الحرمين عهدنا بكم شجاعا غيورا على البلاد والعباد والأمل بكم كبير كبير جدا بعد الله ونتطلع بكم أن تكون هذه الدولة لها السبق في التقدم العلمي والتكنولوجي لنلحق بركب الدول التي سبقتنا، حفظ الله الملك سلمان وحفظ المملكة العربية السعودية وشعبها من كل سوء.

وسأبدأ أولاً بالحديث عن الصناعة :

1- نقل التقنية بشكل حقيقي : -

إن الصناعة لا غنى عنها للنهوض بالاقتصاد الوطني، ولتقليل المنتجات المستوردة التي تجاوزت 90% من الاستهلاك العام، وتوفير فرص عمل للمواطن، ولكي نحتل مكانة صناعية متميزة تضعنا على خارطة الدول الصناعية الكبرى، يجب أن نسعى لهذا الهدف والعمل وفق استراتيجية واضحة، فالدول الصناعية الكبرى أو النمور الآسيوية لم تصل لتلك المكانة إلا من خلال نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعة. ولا شك أن نقل التكنولوجيا يمثل تحديا كبيرا أمام الدول النامية بشكل عام والمملكة بشكل خاص، لاسيما أن الدول المتقدمة لديها تحفظ في نقل التقنية والتكنولوجيا للدول النامية، لأنها ترى أنها وصلت إلى هذه التكنولوجيا بعد دراسات وأبحاث صرفت عليها المليارات، إضافة إلى أن بعض الدول المتقدمة لا تريد أن تنهض الدول النامية، حتى تستمر في كونها سوقا لمنتجاتها.

ولك أن تعلم أننا استوردنا نحو 981 ألف سيارة جديدة بتكلفة إجمالية قدرها 77 بليون ريال، أي ما يعادل 13% من إجمالي واردات البلاد، وفقا لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في عام 2012، وهو ما يشكل ضغطا كبيرا على ميزان المدفوعات، ولهذا تلجأ بعض شركات السيارات العالمية إلى تعطش بلادنا للتنمية الصناعية لزيادة أرباحها من خلال افتتاح فروع ببلادنا تحت مسمى نقل أو توطين الصناعة، وفي المقابل تحصل على امتيازات من بينها خفض نسبة الجمارك أو إزالتها، وقد تحصل على دعم مادي، وفي الحقيقة هذه الشركات لا تقوم بنقل التقنية أو تعمل على توطين الصناعة، ولكنها تعمل فقط على تجميع ما تم تصنيعه في الخارج من خلال فنيين معظمهم من الأجانب لعدم نقل أي جوانب فنية، إلا في بعض الحالات النادرة، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن كيف ننقل التقنية والتكنولوجيا الصناعية إلى بلادنا والهروب من خداع هذه الشركات التي لا تسعى إلا لتحقيق الأرباح؟

لعل الإجابة على هذا السؤال بسيطة للغاية، وهي أننا نستفيد من تجارب الدول التي حققت نهضة صناعية في وقت زمني قصير، فلك أن تعلم أن الشركات اليابانية خلال الفترة من عام 1951م وحتى مارس 1984م قامت بتوقيع 42.000 عقد لاستيراد التقنية لليابان من الخارج، وكانت تلك التقنيات تمثل خلاصة وأفضل ما توصلت إليه الدول المتقدمة، ومن المذهل أن ما دفعته اليابان مقابل كل هذه العقود لم يتجاوز مبلغ 17 مليار دولار أمريكي، أما الهند فقد اشترطت تصنيع نسبة معينة من المكون المحلي في بلادها كشرط لتقديم التسهيلات للصناعات التي في حاجة إليها لنقل التقنية، وأكبر مثال على ذلك أن الهند قامت بالتفاوض مع فرنسا على شراء 124 طائرة رفال بقيمة تقارب الـ12 مليار دولار، ولكنها اشترطت لإتمام الصفقة صناعة ما يقرب من 108 طائرات في مصانعها العسكرية، وهدف الهند من ذلك هو نقل تقنية صناعة الطائرات الحربية، ولذلك فإن نقل التكنولوجية لن يأتي منحة من الدول المتقدمة، ولكنه ينتزع مثلما فعلت هذه الدول التي كانت إلى حد قريب دولا متخلفة.

- نحتل المرتبة الثالثة عالميا في حجم الإنفاق العسكري

ولك أن تعلم أننا نحتل المرتبة الثالثة عالميا في حجم الإنفاق العسكري، بإنفاق يتجاوز الـ80 مليار دولار أي ما يقارب الـ(300 مليار ريال)، بنسبة زيادة في الإنفاق العسكري 21% في 2014، صحيح أن جزءا من هذه الأموال يتم إنفاقها على رواتب للجنود والضباط في القطاعات العسكرية، ولكن في المقابل يتم إنفاق عشرات المليارات سنويا في شراء الأسلحة وصيانتها وشراء قطع غيارها، ورغم هذا الإنفاق العسكري الضخم، إلا أنه لم يتم التفكير بشكل جدي في توطين الصناعة في هذا المجال، وكل المحاولات في هذا الإطار ما زالت على استحياء.

بالطبع ليس من المطلوب أن نصنع طائرات رفال الفرنسية أو طائرات إف 16 أو 35 الأمريكية في هذه المرحلة، ولكن على الأقل أن نشترط عند شراء هذه الأسلحة صناعة بعضها محليا، وتدريب بعض الفنيين من أجل توطين الصناعات العسكرية بشكل تدريجي، مثلما فعلت الدول التي كانت قريبة منا إلى حد كبير من الناحية المعرفية والتكنولوجيا، وإذا نجحنا في ذلك فسنوفر عشرات المليارات سنويا وآلاف الوظائف، ناهيك أن هذه الصناعات ستمهد الطريق لصناعات أخرى قد تتقاطع بشكل أو بآخر معها في التقنيات المستخدمة، فالصناعات العسكرية كانت مفتاحا

للكثير من الاختراعات في العالم، كالحاسب الآلي والانترنت والأشعة الطبية وغيرها.

ولذا فإن التوطين ونقل التقنية هما خيار استراتيجي، يجب الالتزام به على جميع المستويات لتحقيق الصناعة المنشودة، خاصة أن توطين الصناعة ليس مجرد خيار، بل هو مسؤولية اجتماعية ووطنية.

2- الصناعة خيار اقتصادي لا بديل عنه:

لذلك فمن الضروري أن نقوم بدعم «الصناعة» بقوة، لأنها أكثر قدرة على التأقلم مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية كالتي نشهدها اليوم مع تراجع أسعار النفط، خاصة أن الصناعة هي خيار اقتصادي لا بديل عنه لتنويع اقتصاد ما يقرب من 30 مليون نسمة، وتوفير فرص عمل للشباب، ولا شك أن الحديث عن تطوير الصناعة كان ضعيفا، خلال السنوات الأخيرة في ظل وفرة الإيرادات النفطية، لكنه الآن بدأ يأخذ زخما كبيرا.

-دول جنوب شرق آسيا كانت أكثر تخلفا وجهلا من العديد من الدول العربية.

إن دول جنوب شرق آسيا كانت خلال عهد قريب أكثر تخلفا وجهلا من العديد من الدول العربية، ولكنها استطاعت من خلال التخطيط والعمل الجاد أن تشق طريقها للحاق بدول العالم المتقدم، وحازت تجارب هذه الدول إعجاب العالم، خاصة الدول النامية التي نظرت إلى تجارب تلك الدول بشيء من الدهشة التي ربما امتزجت بالحسد على الانطلاقة الجبارة للصناعة فيها، واستحقت بجدارة أن تلقب بالنمور الآسيوية.

ومن المفارقات العجيبة أن دول الخليج تنظر وتراقب تجارب تلك الدول دون أن تبحث أو تدرس أسباب نجاح الصناعة في دول جنوب آسيا، ففي الوقت الذي تتسابق فيه الدول لدراسة تجارب دول جنوب آسيا للوقوف على أسباب نجاحها، نجد دول الخليج تتسابق في الاستيراد من هذه الدول، أما الدراسات والبحوث فلا مكان لها إلا الأدراج، وهذا أحد الجوانب السلبية الكامنة في سلوك دول الخليج.

ومن بين النمور الآسيوية كوريا الجنوبية التي أثبتت أن الإرادة والتخطيط وحدهما من يصنعان التغيير، فالكوريتان الجنوبية والشمالية لديهما الثقافة والتاريخ والأرض نفسها ويتنفسان الهواء نفسه، إلا أن كوريا الجنوبية استطاعت أن تحقق معجزة اقتصادية بمعنى الكلمة، بينما الشمالية ما زالت تعيش في التخلف، إن نموذج التصنيع في كوريا يعد تجربة غنية لبلد استغل كل إمكانياته للانطلاق، بعد أن كان للفقر فيه بصمات واضحة على جبين كل مواطن كوري، وانتقل هذا البلد في أقل من ثلاثة عقود من أمة فقيرة جائعة إلى مصاف الدول المتقدمة تصدر الالكترونيات والسيارات.

إن كوريا الجنوبية خضعت لاستعمار اليابان لمدة 26 عاما ومن ثم استعمار الولايات المتحدة الأمريكية لمدة أربع سنوات، وعلى الرغم من عمرها القصير نسبيا، وما مرت به من حروب واستعمار، إلا أنها استطاعت أن تبني اقتصادها بقوة، ولا يجب أن نغفل أن كوريا الجنوبية لا تمتلك ثروات معدنية أو نفطية، ولسد هذا العجز من الطاقة اعتمدت كوريا الجنوبية في بناء اقتصادها على المعرفة، عن طريق التركيز على الصناعات المتطورة التي لا تطلب مواد أولية كثيرة، ولكي تتجاوز نقص موارد الطاقة اعتمدت على الطاقة المتجددة.

- عقد شراكات مع القطاع الخاص :

وينبغي أن نعلم أن كوريا الجنوبية نجحت في تجربتها الاقتصادية بفضل قيام الحكومة بعقد شراكات مع القطاع الخاص، ووفرت له بعض الامتيازات الاقتصادية مثل الحماية من الإفلاس، وحوافز للتصنيع، وقروض ميسرة للإنتاج، في مقابل تحقيق تنمية اقتصادية صناعية، وهو ما أسهم في أن تتصدر كوريا الجنوبية

معدلات التنمية على مستوى العالم منذ السبعينات إلى قرب نهاية القرن العشرين، ووصل دخل الفرد إلى 34.5 ألف دولار بعدما كان 80 دولارا في الستينات، ووصل الإنتاج المحلي لكوريا الجنوبية إلى 1.377 تريليون دولار وفقا لتقرير صادر من البنك الدولي في عام 2016، وبمقارنة ذلك بحجم الإنتاج المحلي لكوريا الشمالية نجده لا يصل إلى 3% من إنتاج كوريا الجنوبية وهو ما يثير الاندهاش والإعجاب.

-كوريا الجنوبية استفادت من الطفرة النفطية الخليجية أكثر من دول الخليج :

ولا بد أن نشير في هذا الإطار إلى أن كوريا الجنوبية استفادت من الطفرة النفطية الخليجية أكثر من دول الخليج نفسها، فمع ارتفاع أسعار النفط في السبعينات غزت الشركات والعمالة الكورية الجنوبية دول الخليج العربي، واستغلت التدفقات النقدية في بناء الصناعة الكورية، ويبالغ بعض الاقتصاديين بالقول بأن ارتفاع أسعار النفط كان نعمة لكوريا الجنوبية، حيث استطاعت توظيف العائد النقدي الذي جنته من تنفيذ المشاريع في دول الخليج في بناء قاعدة صناعية لها.

ويذكر أن المملكة احتلت المركز الأول في الصادرات النفطية الخليجية إلى كوريا الجنوبية بنسبة 29% من إجمالي الصادرات البالغة نحو 28 مليار دولار، بينما بلغت قيمة وارداتنا من كوريا الجنوبية من السلع والأجهزة الالكترونية 37.2 مليار دولار محتلين المرتبة الخامسة كأهم الشركاء الاستراتيجيين لكوريا الجنوبية في عام 2015 وفقا لإحصاءات العامة للإحصاء.

إن هذا الفارق الضخم في الأداء بين الاقتصادين الكوري والسعودي، يفرض علينا ونحن على أعتاب مرحلة جديدة من البناء الاقتصادي أن ندرس التجربة الكورية جيدا، ونستخلص منها رؤية استراتيجية للتنمية، خاصة أن نجاحنا في تنويع اقتصادنا من خلال الدخول لعصر الصناعة عبر إنتاج سلع ومنتجات ذات قيمة مضافة، سيوفر فرص عمل نوعية برواتب جيدة للمواطنين، إلى جانب أن الصناعة ستفتح لنا الباب للحاق بدول العالم المتقدم، مثلما حدث في تجربة كوريا الجنوبية.

3-التحديات التي تواجه الصناعة "هجرة الأموال للخارج" :

تواجه الصناعة العديد من التحديات من بينها هجرة الأموال إلى الخارج التي تقدر بـ 2.65 تريليون ريال، وفقا لتصريحات عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله الحربي، وهذه الأموال معرضة للتجميد بسبب نظرة الشك والريبة من قبل الجهات الأمنية في الدول الكبرى ، فالمستثمر العربي بشكل عام مشكوك في تمويله للإرهاب، ما لم يثبت عكس ذلك، ولذلك هناك تخوف من تجميد هذه الأموال في أي وقت، كما حدث ذلك اكثر من مرة والتهمة جاهزة بكل تعسف أو مسببات، ولذلك فلا بد من عودة هذه الأموال إلى البلاد في أسرع وقت واستخدامها في الصناعة لتعزيز النمو الاقتصادي قبل أن تتحول إلى هباء.

-الحل الأوحد لعودة الأموال المهاجرة

ويرى خبراء الاقتصاد أن الطريقة الوحيدة لعودة الأموال من الخارج هي تحسين مناخ الاستثمار (بالقضاء على البيروقراطية العمياء)، وهذا لا يعني إصدار قوانين مشجعة للاستثمار فحسب، بل يجب السعي لمنافسة الدول في جذب الاستثمار الأجنبي، وهذا من خلال مراجعة الحوافز والمزايا التي يتم منحها للمستثمر ومضاهاتها بما تمنحه الدول الأخرى، ويتضمن ذلك توفير الاستقرار بتشريعات وآليات تنفيذية مرنة، وذلك في إطار متوازن يجذب رؤوس الأموال، ويراعي المصالح الوطنية في نفس الوقت.

-تعثر 1000 مصنع في البلاد بسبب معوقات النظام الإداري :

إن الأزمة الحقيقية التي تواجه الصناعة هي وجود بعض المعوقات التي أدت لتعثر ألف مصنع وفقا لدراسة وزارة التجارة والصناعة، وترجع هذه المعوقات إلى النظام الإداري المتبع بهذه المصانع، وعدم كفاية البحوث المعنية بتحديد الأسواق المستهدفة للتصدير، وهو ما يستوجب ضرورة القيام ببحوث لتحديد الأسواق المستهدفة، وتعيين أفراد لهم خبرة لتوجيه وإدارة عمليات التصدير، خاصة أن

العديد من الشركات في الخارج تفضل التعامل مع المصانع الحائزة على شهادات خبرة عالمية، إضافة إلى اختلاف الأذواق، فما هو مقبول للمستهلكين لدينا قد لا يكون مقبولا لدى بعض الدول، كما أن هناك ضرورة للعمل على تأهيل قيادة المصانع، وهذا هام للغاية ليس فقط لتطوير الصناعة والصادرات، ولكن أيضا في استدامة المصانع ومساعدتها في المنافسة العالمية.

قد يكون عدد المصانع المتعثرة أكثر من ذلك بكثير، خاصة أننا مجتمع يخجل من الإفصاح عن أنه متعثر، وطريقة التعامل مع هذا الملف أقل ما توصف به أنها متخبطة ومرتبكة، بعد أن تم النظر إلى المصانع المتعثرة على أنها طفل خطيئة، والحل يحتاج من الجميع الشفافية والمصداقية والجدية والتعاون، ووضع مصلحة الوطن فوق أي اعتبار، وهو ما يتطلب تشكيل جهاز إداري يتصف بالشمولية، أعضاؤه من الوزارة المعنية ولديه الصلاحيات الكاملة لحل جميع المشاكل التي تواجهها هذه المصانع في وقت قياسي قصير، وهو ما سيعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، والمستثمرين أصحاب المصانع، ويمنع تسريح العمالة الوطنية وزيادة نسبة البطالة.

- لسنا وحدنا من واجهنا المصاعب أثناء التنمية الصناعية:

لسنا وحدنا من واجهنا المصاعب أثناء التنمية الصناعية، فسنغافورة - على سبيل المثال لا الحصر - بعد أن وضعت برنامجا شاملا للتصنيع، واجهت مشكلة كبيرة تتمثل في عدم وجود إرث صناعي لها من قبل، حيث إن معظم سكانها لم يكن لديهم أي خبرة في الصناعة، إضافة إلى ندرة مواردها فليس لديها نفط أو معادن أو أي شيء يذكر، فلك أن تعلم أن سنغافورة تستورد كل شيء حتى الرمال لاستخدامها في البناء.

لقد كانت سنغافورة في الستينات بلدا متخلفا يعيش 70% من سكانه في مناطق مزدحمة، وثلث الشعب يفترش الأرض، ونصف سكانه يعاني من الأمية، لكنها من خلال الصناعة التي تمثل كلمة السر لتقدم الدول استطاعت أن تصبح من العالم المتقدم، فالصناعة لديها أهمية كبيرة، فالولايات المتحدة سيطرت على العالم من خلال الصناعة، وليس بحاملات الطائرات كما يزعم البعض، ونحن لا نريد أن

نسيطر على أحد، بل نريد أن نشارك في الحضارة العالمية ونعامل العالم بندية ونحقق الرفاهية لشعوبنا.

إن سنغافورة اعتمدت في البداية على بناء قاعدة للصناعات البسيطة، مثل النسيج والملابس والمواد البلاستيكية، وكانت المدخرات الوطنية هي الممول الأساسي لهذه المرحلة، ثم عملت على استقطاب الاستثمارات الأجنبية بعد أن قامت بالقضاء على البيروقراطية، مستغلة في ذلك أن دولا مثل الصين والهند وإندونيسيا كانت لا ترحب بالاستثمارات الأجنبية بسبب توجهاتها القومية، وبعد ذلك قامت بتعزيز القيمة المضافة لمنتجاتها من خلال التحول من الصناعات البسيطة بشكل تدريجي إلى الصناعات المتطورة كالإلكترونيات، وأصبحت من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم، مما جعلها سادس أكبر معدل للناتج المحلي للفرد في العالم.

ولك أن تعلم في بداية الثمانينات أن متوسط دخل الفرد في سنغافورة كان لا يتجاوز 340 دولارا، في الوقت الذي كان دخل الفرد في المملكة يتجاوز 12 ألف دولار، ووفقا لمجلة الإيكونيميست الاقتصادية فقد قفز دخل الفرد في سنغافورة إلى أكثر من 55 ألف دولار، في نفس الوقت الذي بلغ فيه متوسط الدخل في المملكة نحو 24 ألف دولار، وهو ما يعني أن دخل الفرد في المملكة تضاعف مرة واحدة فقط منذ الثمانينات لارتباطه بسعر النفط، بينما تضاعف دخل الفرد في سنغافورة 161 مرة خلال نفس الفترة الزمنية، وهو ما يشير إلى حجم المعجزة الصناعية التي تحققت هناك.

- المقارنة بيننا وبين سنغافورة هي مقارنة «ظالمة» لنا:

إن المقارنة بيننا وبين سنغافورة هي مقارنة «ظالمة» من حيث البدايات والظروف والصعوبات، فنحن لسنا بلدا بلا موارد أو ثروات أو نصف سكانه أمي، أو بلدا صغيرا مثل سنغافورة تستطيع خلال نصف ساعة أن تستغرقه بسياراتك، وإذا زادت سرعتك عن 100 كلم في الساعة ستجد نفسك في ماليزيا، ورغم ذلك لم نحقق ما حققته سنغافورة من معجزة اقتصادية بكل المقاييس، إلا أننا بلد لديه الموارد المالية والبشرية والطبيعية التي تمكنه متى توفرت الإرادة أن يستغرق نصف زمن الرحلة التي استغرقتها سنغافورة من التحول من بلد نام متخلف يستورد كل شيء، إلى بلد متقدم ينتمي إلى ما يسمى بالعالم الأول.

4- الحاضنات هي الحل لمواجهة المصانع المتعثرة :

ولعل الخيار الذي تسعى الحكومة لتطبيقه لسد عجز الموازنة هو العمل على البيع الكلي أو الجزئي لشركات القطاع العام (الخصخصة)، بحجة أن هذه الشركات تحقق خسائر، فبحسب نائب وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي محمد التويجري أن الحكومة تتوقع جمع 200 مليار دولار في السنوات المقبلة، عبر بيع أصول حكومية في قطاعات تمتد من الرعاية الصحية، وحتى المطارات، وتهدف الحكومة من خصخصة هذه القطاعات إلى تقليل مصروفات الدولة، وبالتالي تقليل عجز الموازنة العامة.

في الحقيقية ليست شركات أو مصانع القطاع العام فقط هي التي تحقق خسائر، فهناك ما يقرب من ألف مصنع بالقطاع الخاص متعثر، فهل يكون الحل أيضا خصخصة مصانع القطاع الخاص المتعثرة لخروجها من الأزمة ؟ بالطبع أمر غير منطقي خصخصة شيء ملك للقطاع الخاص، الحل يكون بإيجاد آليه تخرج هذه المصانع والشركات من الأزمة التي تمر بها، مما يعود على هذه الشركات وبالتالي الوطن بالنفع والخير بإذن الله.

- خروج الشركات من تعثرها يكون من خلال "الحاضنات" وليس الخصخصة :

خروج هذه الشركات من تعثرها يكون من خلال حاضنات الأعمال المعنية باحتضان المشروعات وتوفير عدد من الخدمات لها، في مقدمتها الإشراف الإداري ووضع خطط لها لتسويق منتجاتها. وفكرة الحاضنات مستوحاة من الحاضنة التي يتم فيها وضع الأطفال غير مكتملي النمو من أجل تخطي صعوبات الظروف الخاصة المحيطة بهم، عن طريق تهيئة كل السبل من أجل رعايتهم، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن نتأكد من صلابته وقدرته على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين، ولك أن تعلم أن حاضنات الأعمال تعمل على تهيئة المناخ المناسب وتوفير كل الإمكانيات التي تعمل على تسهيل نجاح أي مشروع، وتعمل على ربط المشروعات مع السوق، وتوفير التدريب للموارد البشرية مما يساهم في حل مشكلة

البطالة، وتساعد المشروعات على تخطي المشكلات والمعوقات الإدارية والمالية والفنية التي يمكن أن تتعرض لها.

أقيمت حاضنات المشروعات في الأساس لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل وانهيار المشروعات، وقد أظهرت بعض الدراسات أن قرابة 80 -90% من المشروعات تفشل خلال الخمس السنوات الأولى من بداية نشاطها، نتيجة لقيامها على اجتهادات شخصية بعيدة عن الجانب التخطيطي والاستشاري، وأثبتت حاضنات الأعمال قدرتها على رفع نسبة نجاح المشروعات، حيث أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أن معدلات نجاح واستمرارية المشروعات المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى 88% مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات، وبالتالي فإن دعم المشروعات ورفع فرص نجاحها يعتبر الوظيفة الأولى للحاضنات، ويتم ذلك من خلال توفير كل أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي، والرعاية لهذه المشروعات في مرحلة النمو.

وتذكر الدراسات أن أول حاضنة مشروعات أقيمت في اليابان عام 1982، حيث قامت الحكومة والشركات الخاصة الكبيرة بتنفيذ وإقامة أولى الحاضنات، ثم قامت بعد ذلك إدارة المدن والأقاليم المختلفة بإقامة عدد آخر من الحاضنات، وفيما يخص البرنامج الصيني للحاضنات فقد بدأ هذا البرنامج فعليا عام 1987.

لم تتوقف منظومة الحاضنات عن التطور حتى أصبحت اليوم تمثل صناعة قائمة بذاتها يطلق البعض عليها «صناعة الحاضنات»، وإذا نظرنا إلى تطور الحاضنات كصناعة في العالم نذكر أن هناك حاليا حوالي (3500) حاضنة أعمال في مختلف دول العالم، منها حوالي ألف حاضنة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتمتلك الصين 465 حاضنة، وكل من كوريا الجنوبية والبرازيل حوالي 200 حاضنة لكل منهما.

إن حاضنات الأعمال ستواجه مشاكل المصانع التي تتعثر، وستحل مشكلة عدم التنسيق بين الوزارات المختلفة التي تعرقل عمل الكثير من المشاريع الصناعية، ولذلك فإن هذه التجربة تستحق منا الدراسة، فليس عيبا أن نستفيد من تجارب من سبقونا، لكن الكارثة أن نكرر أخطاءنا مرة واثنتين، بحجة أننا أدرى بمشاكلنا.

5-الصناعة الوهمية في الدول النامية:

إن الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا تقوم ببناء قواعد عسكرية في الدول النامية للحفاظ على مصالحها وتهديد بعض الدول، وهذا الأمر نفسه يحدث في الصناعة فالحرب بين الدول ليست عسكرية فقط بل اقتصادية، فالدول الكبرى أيضا تقوم بإنشاء قواعد صناعية في الدول النامية مستغلة في ذلك توفر الأيدي العاملة الرخيصة، وهذا لا يعني تحول تلك الدول لصناعية بالمعنى الحقيقي، وإنما هي مجرد أدوات مسخرة في الصراع بين الدول الصناعية، ولا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى إعادة تحجيم كل من اليابان وألمانيا من خلال بناء قواعد صناعية لها خارج الحدود في بعض دول شرق آسيا، ولذلك علينا الحذر عند محاولتنا اللحاق بالدول الصناعية من مثل هذه الممارسات.

-تجربة الصين في الإفلات من الصناعة الوهمية :

إن تجربة الصين الصناعية الرائعة يجب علينا أن نستفيد منها خاصة في توطين الصناعة، فالصين رحبت بالاستثمارات الأجنبية بشكل كبير ووفرت لها الكثير من المميزات، ولكنها اشترطت نقل التكنولوجيا المتقدمة إليها، وتدريب الصينيين على استخدامها، لأنها تضررت مما يسمى بأسلوب «تسليم المفتاح» الذي يقتصر دور المستثمر الأجنبي على افتتاح مصنع وتصدير الأجهزة الالكترونية أو بعض المعدات دون التعرف على كيفية التصميم أو ما يعرف بنقل التقنية، وبذلك أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي، وصاحبة المرتبة الأولى عالميا من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى البلاد، والتي بلغت 129 مليار دولار عام 2014، وأصبح لديها أكبر احتياطي عالمي بالعملة الأجنبية بحجم يصل لـ 3.2 تريليونات دولار (التريليون 1000 مليار، مليون مليون)، ونجحت الصين في رفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بأكثر من 40 ضعفا من 155 دولارا للفرد عام 1978 إلى نحو 6400 دولار عام 2015، لكن مع ذلك يبقى ذلك أقل من المتوسط العالمي في إشارة إلى التطور الإضافي اللازم، وفقا لموقع العربية نت.

ليس هذا فحسب، بل قامت الصين باقتناص الفرص لكي تصل إلى ما وصل إليه الغرب من تقدم حتى لو رفض نقل التقنية إليها، فشركة سيارات صينية تسمى جيلي فشلت في إنتاج سيارة بجودة عالية تستطيع المنافسة بها في الأسواق العالمية، فقامت بشراء شركة «فولفو» السويدية لصناعة السيارات لتنقذها من الإفلاس، وبعد ذلك قامت بنقل تكنولوجيتها المتقدمة للصين، خاصة أن راتب العامل بالشركة السويدية يعادل 8 أضعاف العامل بالشركة الصينية، وبذلك أنتجت سيارة بتقنيات عالية وبسعر رخيص منافس في السوق العالمي، وتقوم الشركة الصينية الآن ببناء 3 مصانع لتصنيع سيارة «فولفو» في الصين، وهذا مثال جيد لما ينبغي أن تفعله بلادنا لنقل التكنولوجيا المتقدمة إذا رفض الغرب نقل التقنية إلينا مثلما يفعل مع معظم الدول النامية، أو قام ببناء مصانع «تسليم مفتاح».

-"الصين" هي النموذج القابل للمحاكاة ...وليس الغرب:

تتجلى أهمية التجربة الصينية في أنها أصبحت نموذجا يتحدى النموذج الليبرالي الغربي القائم فقط على الملكية الخاصة بدلا من الملكية العامة، وإطلاق الحريات دون حدود كدليل على التقدم، بل إن الكساد الذي يضرب الدول الأوربية المتقدمة أو الانتعاش الهش في اقتصاد الولايات المتحدة يجعلنا أن نتطلع إلى الصين باعتبارها النموذج الملائم والقابل للمحاكاة من وجهة نظري، فلك أن تعلم أن اقتصاد الصين ساهم بثلث إجمالي النمو الاقتصادي العالمي في 2015، وهو ما يشكل من 3 إلى 4 أضعاف تأثير الاقتصاد الأميركي عالميا، بحسب ما خلصت إليه صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية.

إن أي نهضة صناعية ببلادنا لا بد أن تكون حقيقية وليست وهمية، وهذا يكون من خلال نقل التقنية الصناعية بشكل حقيقي، وليس مجرد افتتاح فروع لمصانع دولية تنتج بعض المنتجات التي لا نعرف كيف تنتج، ونكون سعداء بالكتابة عليها «صنع في السعودية»، صحيح هي كذلك من حيث المكان فقط، لكن من حيث المعرفة والعمال القائمين على هذه الصناعة ليست سعودية، وقس هذا الأمر على صناعة السيارات والعديد من الصناعات الأخرى.

6-صناعة الثروة "الدواء":

تعد صناعة الدواء في العالم مربحة جدا، وهي تأتي في الترتيب الثاني بعد تجارة السلاح، بحجم يتراوح ما بين 750 مليار دولار وتريليون دولار حسب تقديرات مختلفة، خلاف أن هذه الصناعة لا تزال تحافظ على نموها كأسرع الصناعات نموا في العالم، وهذا يرجع لأهميتها وعدم قدرة البشر عن الاستغناء عنها، فالإنسان قد يستغنى عن بعض أنواع من الطعام وقد يستبدل نوعا من الطعام بنوع آخر إلا أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك مع الدواء.

إن صناعة الدواء تسيطر عليها الدول الكبرى بشكل كبير للغاية، خاصة بعد توقيع اتفاقية الجات التي تمنح الشركات المبتكرة للأدوية حق احتكار تصنيع وبيع الأدوية لعدة سنوات وبأسعار باهظة، وهذا أثر على تطور صناعة الدواء في بلادنا بسبب حقوق الملكية من جهة، والحاجة لرؤوس أموال ضخمة لتمويل أبحاث ابتكار الأدوية الحديثة التي تتكلف مئات الملايين من الدولارات للدواء الواحد فقط من جهة أخرى، ولك أن تعلم أن الولايات المتحدة تسيطر على 48% من الإنتاج العالمي لصناعة الدواء، تليها أوروبا بنسبة 30%، ثم اليابان بنسبة 10.6%، وآسيا وأفريقيا بنسبة 7%، وأستراليا بنسبة 1% وفقا لمركز تنمية الصادرات.

- عدم وجود مصانع المواد الخام تسبب في عدم تقدم صناعة الدواء:

ورغم كل ذلك فإن صناعة الأدوية ببلادنا حدث بها تطور ملحوظ ففي عام 2005 زادت الصادرات بنسبة 200% وقدرت بـ392 مليون ريال، وقدر حجم الأدوية المستوردة بـ6229 مليون ريال أي 6.2 مليارات ريال، لكن عدم وجود مصانع لإنتاج المواد الخام الدوائية في بلادنا يعتبر عنصرا أساسيا في عدم تقدم صناعة الدواء بشكل قوي، ويحول الصناعة لدينا إلى مجرد استيراد بعض المواد الخام وتعبئتها في عبوات وبيعها للمواطنين، خلاف افتقارنا للفنيين بالشكل اللازم لتطوير هذه الصناعة فعدد الصيادلة يقدر بـ12 ألفا وعدد الخريجين المتوقعين لا يتجاوز الـ250، لكن يمكن التغلب على ذلك من خلال الاستعانة بالخبراء العرب والأجانب في هذا المجال.

يعلم أي مطلع على سوق الدواء العالمي قوة المنافسة بين الدول والشركات في تصنيع الدواء. لكن هذه المنافسة تصبح شديدة الصعوبة في سوق إنتاج المواد الخام الدوائية خاصة مع دخول الصين والهند هذا المجال، وإنتاجهما المواد الخام بأسعار زهيدة مقارنة بأسعار مثيلاتها التي تنتجها الشركات الأوروبية والأمريكية وبمستوى جودة جيد، ومما يزيد الأمر تعقيدا هو الثقافة الشائعة في مجتمعنا بتفضيل المنتج الدوائي الأجنبي على المحلى.

لكن الصورة ليست سوداوية تماما، بل إن بلادنا لديها كفاءات تمكنها من القيام بهذا المشروع رغم كل هذه الصعوبات بإذن الله، ونستطيع أن نتعاقد مع بعض الشركات الآسيوية الرائدة في هذا المجال لتوفير التكنولوجيا اللازمة لهذا المشروع وبأقل التكاليف، مقابل منافع مشتركة للجانبين، وأما عن المنافسة مع المواد الخام المستوردة فالتصنيع محليا له مميزات عن المنتج المستورد، لا تتوقف فقط على اختصار تكاليف النقل والجمارك، بل أيضا من ناحية الجودة، حيث تتفادى مشاكل الحفظ والرطوبة التي تتعرض لها المنتجات المستوردة خاصة الدواء.

- صناعة الدواء في بعض الدول تحقق ربحا أكثر من تجارة السلاح:

إن صناعة الدواء مربحة للغاية، وفي بعض الدول تحقق ربحا أكثر من تجارة السلاح، فعلى سبيل المثال لا الحصر في مصر تتحول الجنيهات لملايين، وأستشهد في ذلك بأن سعر كيلو الدواء من «الفياجرا» المخصص في علاج الضعف الجنسي 71 دولارا، يصنع منه 10 آلاف قرص، تركيز 100، وضعف هذه الكمية تركيز 50، أي أن تكلفة القرص الواحد تركيز 100 هو 4 قروش، والعلبة 4 أقراص أي بـ16 قرشا، لكنها تباع بـ40 جنيها وفقا للمركز المصري للحق في الدواء، وهذا أدى لوصف صناعة الدواء من قبل البعض بصناعة الثروة والمال، أليس هذا داعيا قويا لتوجه رجال الأعمال والصناعة للاستثمار في الدواء بكل الطرق.

إننا في هذه المرحلة الفاصلة من تاريخ البلاد لا بد أن نوجه كل طاقاتنا نحو بناء نهضة حقيقية في كل المجالات، خاصة إنتاج المواد الخام الدوائية لكي تكون دائرة صناعة الدواء في بلادنا مكتملة، ولا نكون تحت رحمة الأجانب في هذه الصناعة الاستراتيجية، ولا يقتصر دورنا على مجرد تعبئة المواد الخام بعد تخفيف تركيزها. وإننا إذ نوجه نداءنا للمسؤولين للقيام بهذا المشروع الاستراتيجي أو على الأقل تقديم

الدعم المعنوي، نتوجه أيضا إلى المستثمرين ورجال الأعمال بمساندة هذه المشاريع من باب تسخير نعمة المال فيما يعود بالنفع على البلاد والعباد.. فهل نلقى استجابة؟!

- الصناعة المحلية لا ترتقي لمستوى الأجنبية ...ولذلك

لا تزال الصناعة المحلية لا ترقى لمستوى الأجنبية، وتعاني من العديد من المشاكل، من أهمها الافتقار لمراكز الأبحاث والتطوير، وعدم دعمها بالشكل المناسب، ولذلك من الضروري توفير مراكز أبحاث لتطويرها، والعمل على تشجيعها من خلال وضع ضوابط لحمايتها مثل منع استيراد السلع التي يوجد مثيل لها أو زيادة الجمارك عليها، ومنع استيراد السلع لا بد أن يكون مؤقتا لحين إقامة قاعدة صناعية قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية، لأن منع هذه السلع بشكل مطلق لن يؤدي إلى إقامة صناعة وطنية قادرة على المنافسة عالميا، ولا أقصد من خلال حديثي التركيز على صناعة الأدوية فقط، بل هذا مثال بسيط جدا على أهيمه الاهتمام بالصناعة بشكل عام.

- الاستثمار في العقار مهم.. ولكن

إن الاستثمار في العقار بشكل عام، وفي المراكز التجارية «المولات» بشكل خاص، يساهم في حل جزئي لمشكلة البطالة في العديد من الدول، إلا أن هذا الوضع لا ينطبق على بلادنا، لأن أغلب العاملين في هذا القطاع والمولات ليسوا من المواطنين. صحيح أن الاستثمار في العقار مهم، لكن هناك من يسيء فهم هذا الطرح، ويعتقد أن هذا القطاع يفترض أن نعطيه الأولوية دون غيره من القطاعات. وهذا غير صحيح على وجه الإطلاق.

أما المراكز التجارية «المولات» فهي عبارة عن وعاء كبير لامتصاص سيولة المواطنين وتحويلها خارج البلاد، لأن هذه المراكز تعتمد على المنتجات المستوردة، أو تلك التي تصنع محليا بمدخلات معظمها مستورد من الخارج. إن هذه المراكز أدت لظهور مرض لم نكن نسمع عنه من قبل، ألا وهو «إدمان التسوق»، وهذا يرجع إلى تجميع العديد من العلامات التجارية (الماركات) والمنتجات في مكان

واحد، وبالتالي استقطاع جانب أكبر من دخل المواطن. وتشير بعض الدراسات إلى أن معظم المواطنين ينفقون مداخيلهم ولا يدخرون منها، بل يوجد عجز في دخل

الأسرة يصل إلى 1750 ريالا (467 دولارا) شهريا، فيما 45 دولة ليس بينها المملكة تبنت «ثقافة الادخار».

ولك أن تعلم أن المواطنين ينفقون معظم أموالهم على العقار(الإيجار) والسلع الاستهلاكية، بل الأكثر من ذلك أنهم يقترضون من أجل شراء سلع استهلاكية.

وقدر إجمالي القروض التي حصل عليها المواطنون من أجل شراء سلع استهلاكية بأكثر من 94 مليار دولار بنهاية 2016 (تقترب من ربع إجمالي القروض)، فيما القروض العقارية من البنوك للأفراد تتجاوز 29 مليار دولار بنهاية الفترة نفسها، وفقا لبدر الجارد مدير إدارة الادخار في بنك التنمية الاجتماعي السعودي.

إن ما سبق يؤكد أن خيار الاستثمار في العقار وافتتاح المراكز التجارية ليس الخيار الصحيح، خاصة أن الفترة الأخيرة شهدت انتشار مئات اللوحات التي تعلن عن شقق للإيجار، خلاف أن الكثير من المحلات التجارية الشهيرة تقلل من فروعها المغلقة ضمنا من عدم ارتياد الزبائن، وهذا يرجع إلى نقص السيولة الموجودة في السوق، خاصة مع انخفاض أسعار النفط لما هو أقل من 50 دولارا. إن توجه بعض رجال الأعمال للاستثمار في العقار والمراكز التجارية، في ظل وجود العديد من السلاسل التجارية الشهيرة التي تغلق عددا من فروعها، يدل على وجود حالة من التقليد الأعمى، أو بالأحرى العمياء البين، فمن المعروف أن الأسواق والمحلات التجارية هي أماكن مخصصة لصرف الأموال الزائدة عن الاحتياج الأسري.. كيف هذا التناقض؟ اليس الانفاق أولى في إقامة المصانع وخصوصا ان إعادة رأس المال بها خلال سنتين الى ثلاثة من بدأ الإنتاج في معظم المشاريع .

4-المخاطر التي تواجه الشركات العائلية

تعد الشركات العائلية أو الشركات التي تسيطر عليها عائلة واحدة من أهم ركائز الاقتصاد الخليجي بصفة عامة والوطني بصفة خاصة، إلا أن العديد من هذه الشركات تقترب من حافة الخطر خلال المرحلة الانتقالية من جيل إلى آخر، ووفقا لبعض الدراسات فحوالي 30% من الشركات العائلية تنتقل إلى الجيل الثاني، و12% تنقل للجيل الثالث و3% فقط للجيل الرابع، ووفقا لـ «شبكة الشركات العائلية لمجلس التعاون الخليجي» فإن 80% من الشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي ستواجه تحديا كبيرا في استمراريتها عند نقل الخلافة من جيل إلى آخر خلال السنوات الـ10 المقبلة، وتوقعت انتقال أصول تبلغ قيمتها التقديرية نحو تريليون دولار، أي (1000) مليار دولار. ولك أن تعلم أن قائمة أكبر 500 شركة تعود ملكيتها بنسبة كبيرة إلى أفراد أسرة واحدة على مستوى العالم، ووفقا لدراسة نشرت في مجلة «فوربس» عن أحد مراكز جامعة «سانت جالن» السويسرية أن الشركات العائلية تشكل نسبة 80% – 90% من الشركات بالعالم، وتبلغ مبيعاتها السنوية نحو 6.5 تريليونات دولار، وتقع أغلبية الشركات العائلية في أوروبا بنسبة 50%، وتليها أمريكا الشمالية بنسبة 24%، وتضم القائمة عددا من أكبر الشركات بالعالم ذات العلامات التجارية الشهيرة مثل «بي إم دبليو»، «فورد» وغيرها، وتأتي في الصدارة سلسلة متاجر التجزئة العملاقة «وول مارت» التي يزيد حجم إيراداتها السنوية عن 476 مليار دولار، والمملوكة بواسطة عائلة «والتون» أغنى الأسر بالولايات المتحدة الأمريكية. وتمثل الشركات العائلية لدينا أهمية كبيرة في نمو الاقتصاد الوطني، وتمثل ما يقارب 90% من مجموع الكيانات التجارية باستثمارات تفوق 250 مليار ريال في السوق المحلي، وفقا لإحدى الدراسات، وتعاني الكيانات العائلية بعد وفاة المؤسس أزمات من الممكن أن تؤدي إلى انهيارها في زمن قصير بسبب الخلاف بين الأبناء، وعدم مقدرة البعض منهم على إدارة ثرواتهم، وتكثر هذه النزاعات بين الشركاء في الشركات العائلية في حالة غياب ميثاق عائلي فاعل للشركات على خلاف ما هو حاصل في العديد من الدول الغربية، حيث ينال أحدهم موافقة أفراد العائلة ويصبح المرجع الوحيد لضمان استمرار الشركة واستقرارها وتقدمها واتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تحدد مستقبلها في ظل قانون جهات استشارية حكومية. إن عدم حماية هذه الشركات من التفكك أو الانهيار بعد وفاة المؤسس هو أمر في منتهى الخطورة، خاصة أن هذه الشركات تمثل العمود الفقري لاقتصادنا، واستمرارية هذه الشركات مسألة بالغة الأهمية بالنسبة إلى العائلات ذات الصلة، وإلى بلادنا على حد سواء.

-على الحكومة أن تتدخل لحماية الشركات العائلية من الإنهيار

ولذلك على الحكومة أن تتدخل بفرض قوانين لحماية هذه الشركات من الانهيار من خلال إجبار هذه الشركات على الانتقال من العمل الفردي إلى شركات مساهمة مغلقة أو عامة، لأن هذا هو الحل الأمثل للحفاظ على هذه الشركات من الانهيار في حال وفاة مؤسسها أو الانتقال من جيل لآخر، حيث إن الشركات المساهمة تتيح نقل الملكية من خلال الأسهم بين الملاك بشكل نظامي، مما يضمن أن الشركة لن تتوقف في حال عجز أو وفاة أحد أفراد العائلة، ويوفر أيضا الانتقال للعمل المؤسسي والاستمرار والاستقرار والتطوير والنجاح. هناك عدد من الأمثلة المشرقة لعوائل تجارية سعودية أدركت أن السبيل لبقاء ونجاح كياناتها التجارية وترابط أبنائها والحد من الخلافات بينهم هو التحول إلى العمل المؤسسي وإعادة هيكلة أعمالها بالتحول إلى شركات مساهمة مغلقة أو عامة، ومن هذه العوائل التجارية على سبيل المثال «الراجحي، العليان، المهيدب، الجفالي، بن زقر، الحكير، الزامل، عبداللطيف جميل»، حيث استطاعت هذه الشركات من التحول من كيانات عائلية من العمل الفردي إلى شركات مساهمة مغلقة أو عامة. وخلاف هذه التحديات التي تواجهها الشركات العائلية فإن البعض منها خلال الآونة الأخيرة يواجه شبح الإفلاس، وبعض من مصانعها ونشاطاتها قد تم غلقه، وبدلا من العمل على حل مشاكل هذه الشركات، صرح وزير المالية بأن إفلاس هذه الشركات ليس عيبا، فكيف لنا أن نطالب الشركات الأجنبية بالاستثمار في بلدنا ونترك شركاتنا ومصانعنا مهددة بالإفلاس، أليس من الأجدر بنا أن نحل مشاكل هذه الشركات بدلا من الدعوة إلى جذب استثمارات خارجية.

-تحفيز الشركات العائلية نحو بعض الصناعات

إن هذه الشركات بما تمتلكه من أصول ضخمة من الممكن أن تحفزها الحكومة أو تجبرها على توجيه رؤوس أموالها نحو الصناعات التي في حاجة إليها البلاد، خاصة الصناعات التي تتوفر لدينا مقوماتها مثل صناعة الجلود والصناعات الغذائية المعلبة والصناعات المعدنية وصناعة الدواء والملابس، والعديد من الصناعات التي تتوفر أولوياتها لدينا بحمد الله، والانتقال بشكل تدريجي إلى الصناعات الأكثر تطورا مثل ما حدث في الدول المتقدمة، إن هذا من الممكن أن يحولنا من مستهلكين إلى مصدرين وهو ما سيدفعنا إلى نهضة حقيقية مرئية، وليست مزعومة مثل التي نشاهدها اليوم من زيادة البطالة والأسعار ونقص الرواتب. وأخيرا، يجب أن تعي العوائل التجارية والحكومة أنهما أمام خيارين لا ثالث لهما، إما تطبيق حوكمة الشركات والتحول لشركات مساهمة أو مواجهة الزوال، وهذا واضح من خلال اختفاء شركات عائلية لها علامتها التجارية في وقت قصير للغاية، وإذا حدث ذلك لا

قدر الله فسنكون في وضع حرج للغاية، وستزداد البطالة والتي مقدر لها أن تفوق الـ 29% وهذا رقم مربك خطير لا ينبأ بخير

إن جميع ما تم ذكره من هجرة الأموال، او إنفاق المستثمرين في غير مكانه كإقامة المولات ..... وخلافه، او الشركات العائلية وعشرات المليارات المهدرة في ايادي جيل ضعيف.. وهي التي في الأصل أموال الدولة والمواطنين من دعم بيت مال المسلمين على مر عقود من الزمن ..... كل ذلك حظي به ان يمد الدولة بمليارات من مواطنيها الأثرياء الى أراضيها ومواطنيها المنتجين

يشهد الله ان هذا الخير كله حين تقوم الدولة بإدارته الإدارة الحق المخلصة وتحتضنه وتنظمه وتسخره فقط لإقامة مصانع مدروسة ممنهجة بخطط استراتيجية عميقة الأهداف والابعاد ... ليكون لها داعما وعامود ارتكاز متين لاقتصاد هذا البلد العظيم واي ارتكاز فهو العامود الفقري الذي خلقه الله لاقتصاد الأمم

وخير البلاد يعود لجميع أطياف أبناء البلاد

7- تحديات الثورة الصناعية الرابعة:

يجب أن تعلم أن الثورة الصناعية الأولى بدأت مع اكتشاف العالم طاقة البخار في تحريك الأشياء، والثورة الصناعية الثانية تمثلت في اكتشاف الكهرباء ودورها في تحريك الآلات، وفي سبعينات القرن العشرين انطلقت الثورة الثالثة مع الكمبيوتر وانتهت بالإنترنت، والآن يمضي العالم إلى الثورة الصناعية الرابعة المعروفة بثورة الذكاء الاصطناعي والإنسان الآلي. فإذا كانت الثورة الصناعية الثانية أزاحت العربة التي يجرها الحصان وعرف الإنسان السيارة، فإن الثورة الرابعة تذهب إلى مدى أبعد من ذلك بكثير فستغزو مناطق كانت تعد مجالا حصريا لعمل العقل البشري، مثل التفكير والتحليل، والقدرة على الحكم على الأشياء.

ويقدر العلماء أن حجم المعرفة الإنسانية في بدايات القرن العشرين كان يتضاعف كل قرن ونصف، وبعد الحرب العالمية الثانية كان يتضاعف كل ربع قرن، وفي التسعينات من القرن الماضي يتضاعف كل عشر سنوات، أما الآن فإنه يتضاعف كل سنة ونصف السنة، ويقدر أنه سيتضاعف قريبا كل 12 ساعة تقريبا. أي إن المعرفة المتولدة خلال السنوات القادمة ستتضاعف مرتين كل يوم عند الإنسان منذ بداية التاريخ المسجل لبدء هذا الانطلاق المبهر.

- دلالات دخولنا الثورة الصناعية الرابعة:

ومن دلالات دخولنا الثورة الصناعية الرابعة أن أكبر شركة تأجير سيارات في العالم» أوبر»، لا تملك سيارة واحدة، كما أن «الفيس بوك» الذي يعتبر أشهر مؤسسة إعلامية في العالم لا يمتلك صحيفة أو قناة فضائية واحدة، كما أن أكبر موقع لخدمات الإسكان في العالم Airbnb لا يملك شقة واحدة، وأكبر موقع بيع تجزئة في العالم «موقع علي بابا» لا يملك مصنعا واحدا.

إن الثورة الصناعية القادمة سيعمل فيها الذكاء الاصطناعي بجانب الذكاء البشري، وسيطرد الإنسان الآلي الإنسان من بعض الوظائف والأعمال التقليدية. وهذا يعني أننا إذا لم نطور تعليمنا لزيادة مهارات شبابنا فإننا نتجه إلى عصر البطالة لا محالة.

-47% من الوظائف التي نعرفها اليوم سوف تختفي قريبا:

ولك أن تعلم أن هناك خلافا بين العلماء حول الآثار المحتملة للثورة الصناعية الرابعة، فهناك من يرى أن 47% من الوظائف التي نعرفها اليوم سوف تختفي قريبا، وهناك من يتحفظ على هذا التقدير ويرى النسبة في حدود الـ 9%، لكن بحسب ما ذكر بمنتدى الاقتصاد العالمي بدافوس مؤخرا فإن نحو 30% من المهارات الأساسية للوظائف اليوم سوف تتبدل خلال ثلاث سنوات فقط بحلول 2020. وفي مارس عام 2016 قال الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما «إن الإنسان الآلي سيحل محل الإنسان البشري في (50%) من الوظائف عام 2030، ووقتها سيكون ملايين الناس بلا عمل»! وهذا يعني أن الإنسان الآلي سيحل محل الإنسان البشري في الكثير من الأعمال، وسوف يقتصر العمل لمن يمتلكون مهارات عالية، ولذلك لا بد من إعادة النظر فيما يدرس في مدارسنا وجامعاتنا بشكل سريع للغاية.

-الاستعداد للثورة الصناعية الرابعة بـ«التعلم مدى الحياة»:

الأكيد أن بلدا كالمملكة في حاجة ماسة لكي يجهز نفسه للتعامل مع الثورة الصناعية الرابعة، فإذا كانت المجتمعات المتقدمة تعد نفسها لسوق عمل مختلف من خلال مبدأ «التعلم مدى الحياة»، فنحن في حاجة أكبر لتدريب العاملين بشكل مستمر، ومساعدتهم على التكيف مع بيئة العمل المتغيرة خلال الفترة القادمة، خاصة أن التعليم الذي نقدمه ما زال جوهره معرفة بعض الحقائق واستظهارها، ومثل هذه المهارات لا وجود لها تقريبا في عصر الثورة الصناعية الرابعة.

إن الثورة القادمة ليست شيئا يحدث بعيدا عنا، وستصل إلينا كما وصل إلينا أول منتجاتها المتمثل في هاتف الاندرويد الذي أصبحنا لا نستغني عنه وأصبح جزءا من أيدينا. والقادم سيكون أكثر عجبا! .

ثانيا: تنمية الموارد البشرية

1- الثورة الحقيقية للأمم هم "البشر"

إن الموارد الطبيعية المتوفرة لدولة ما رغم أهميتهما، إلا أنها لا تغني عن العنصر البشري المتدرب بشكل جيد، فبدونه تصبح الموارد الطبيعية لا قيمة لها، فهو الثروة الحقيقية لأي دولة، ومن المثير للحيرة والتعجب أننا لدينا الموارد البشرية الكفيلة

لإحداث نهضة صناعية كبرى، إذا ما تم تدريبها بشكل جيد ومقنن، ورغم ذلك تركناها بدون تدريب، واستوردنا من الخارج موارد بشرية جاهزة للعمل، وهذا يرجع إلى عدم وجود استراتيجية حقيقية لتوفير احتياجات السوق من العمالة الوطنية، رغم انتشار البطالة ووصلها لـ 11.6% وفقا للهيئة العامة للإحصاء.

- من يعجز عن تنمية موارده البشرية سيعجز بالتأكيد عن تحقيق أي تنمية:

ومما لا شك فيه أن من يعجز عن تنمية موارده البشرية سيعجز بالتأكيد عن تحقيق أي تنمية صناعية مهما حاول، ولك أن تعلم أن اليابان تعاني من شح في مواردها الطبيعية، وحتى تضمن العيش الكريم لأبنائها، فقد انتهجت سياسة استعمارية في محاولة منها لتأمين احتياجاتها من الموارد المادية، إلا أن هذه السياسة جلبت لها الدمار في الحرب العالمية الثانية بسبب اصطدامها بمصالح الدول الكبرى، وبذلك لم يعد أمامها وسيلة للتقدم إلا بالاستثمار في العنصر البشري، فوضعت كل تركيزها على كيفية استخدام مواردها البشرية بالطريقة التي تساعدها على تحقيق نهضة صناعية سريعة تلحق بها بالعالم المتقدم.

في البداية كانت اليابان تعاني من مشكلات اقتصادية كبيرة مثل انخفاض نقص الطاقة وانخفاض الصادرات بشكل حاد، ولكنها استطاعت بفضل استثمارها في مواردها البشرية أن تحقق نموا كبيرا وصل لـ 13.9% ما بين عام 1950 حتى 1970، وبعدما كان متوسط دخل الفرد الياباني 14/1 من متوسط دخل الأمريكي في عام 1950، أي إن دخل المواطن الأمريكي يزيد عن دخل المواطن الياباني بـ 14 ضعفا -نسبة مهولة جدا- أصبح متوسط دخل المواطن الياباني سنويا 6/1 من متوسط دخل الأمريكي في عام 1960، ثم بعد عشر سنوات أخرى أصبح متوسط دخل الياباني 2.5/1 من متوسط دخل الأمريكي في 1970، وهو ما أدى لاحتلالها المركز الثاني كأقوى اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة في عشرين عاما فقط خلال هذه الفترة.

- المقارنة بين المملكة واليابان هي مقارنة ظالمة لنا :

ولعل المقارنة بين المملكة واليابان هي مقارنة ظالمة لنا -لا أقصد من كلامي سوى الواقعية- فلك أن تعلم أن مساحة اليابان 378 ألف كيلو متر مربع أي ما يعادل

سدس مساحة المملكة، أما من حيث الموارد فلا تمتلك موارد طبيعية سوى الزلازل، أما نحن فقد أنعم الله علينا بالخير الوفير سواء من الثروة النفطية التي قدرت بـ 267 مليار برميل أي المركز الثاني عالميا بعد فنزويلا وفقا لبعض التقديرات أو الثروة المعدنية سواء من ذهب أو حديد وثروات أخرى، أما من حيث الحروب فقد دخلت اليابان حروبا عالمية وضربت بالقنابل النووية ودمرت مدن بأكملها، ودمرتها الزلازل والبراكين والعواصف مرات عدة، أما نحن فلم ندخل في حروب عالمية وقد حبانا الله بمناخ مستقر، ورغم ذلك فاليابان ثالث اقتصادي عالمي بعد أمريكا والصين، حققت كل ذلك التقدم دون امتلاكها أي موارد سوى البشر، أما نحن فما زلنا لم نكتشف هذا الكنز الذي يسمى بالبشر، وإن كنا ضمن أكبر 20 اقتصادا على مستوى العالم، فهذا بفضل النفط وليس شيئا آخر.

إن الاقتصاد الياباني في الوقت الراهن هو الثالث عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين بدخل قومي يبلغ (4.901 تريليونات دولار)، وتحتل المرتبة الأولى عالميا في صناعة الالكترونيات، وثاني أكبر دولة في العالم امتلاكا للأصول المالية بقيمة (14.6 تريليون دولار) بما يوازي حجم الأصول المالية لكندا وبريطانيا وألمانيا مجتمعات، وثلاثة أضعاف الأصول المالية الصينية، وتمتلك بمفردها 57 شركة في نادي الـ 500 شركة الأكبر على سطح الأرض، تنفق على البحث العلمي والتقني ما يزيد عن 150 مليار دولار سنويا بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالكامل، وتمتلك العدد الأكبر من المهندسين والتقنيين نسبة إلى عدد السكان بعد الولايات المتحدة.

إن كنت ما زلت تسأل نفسك عن كيفية وصول اليابان لما هي عليه، فإن أنسب شخص لإجابة هذا السؤال هو (سويتش يرو هوندا) بنفسه، صاحب أكبر شركة عالمية في مجال الدراجات النارية وإحدى عمالقة السيارات العشرة في العالم، هوندا الذي ذهب في مرة لأحد مصانع الشركة وأراد أن يسلم على عامل ياباني هناك، فسحب العامل يده مسرعا لأنها مغطاة بالشحم، لكن هوندا جذب يده وشد عليها مبتسما وقائلا (لماذا تسحبها؟ أنا أحب الشحم)، لذلك أصبحت اليابان على ما هي عليه.

- اهتمامي بالتجربة اليابانية يرجع لتقدم اليابان مع الحفاظ على التقاليد:

ولعل تقدم اليابان أدهش العرب ونال إعجابهم وهذا يرجع إلى أن اليابانيين شرقيين مثلنا بدؤوا مسيرتهم نحو التقدم من واقع العزلة والتخلف الحضاري كما بدأنا، ولكن شتان ما بين بداية وبداية، ويرجع اهتمامي الشخصي بالتجربة اليابانية بسبب أنها حققت التقدم بالمحافظة على تقاليدها، ونحن نريد أن نحقق التقدم دون التضحية بتراثنا وتقاليدنا، لكننا لم نتمكن حتى الآن لا من تحقيق التقدم، ولا من الحفاظ على التراث كما يجب!

2-دور التعليم الفني في تحقيق النهضة الصناعية المنشودة.

إن التعليم في المملكة يعاني من عدم وجود استراتيجية لتوفير العمالة اللازمة لتحقيق أي نهضة صناعية بالبلاد، ورغم ارتفاع نسبة البطالة لـ 12.8% وهو ما يمثل قرابة المليون مواطن، إلا أننا لدينا عمالة وافدة تتجاوز الـ 8 ملايين، وهذا يرجع إلى تدني نظرة المجتمع إلى التعليم الفني وقلة الملتحقين به، والإقبال بشكل كبير على التعليم العالي، وتشير التقديرات إلى 63% من طلاب الجامعات منخرطون في تخصصات تربوية وعلوم إنسانية واجتماعية ودراسات إسلامية لا تتلاءم مع سوق العمل ولا يقبلها القطاع الخاص.

- زيادة البطالة مقترنة بزيادة التعليم:

ولعل من المفارقات العجيبة في بلدنا أن زيادة البطالة مقترنة بزيادة التعليم، فلك أن تعلم أن أعلى نسبة للمتعطلين وفقا للحالة التعليمية الحاصلين على شهادة البكالوريوس بنسبة 54%، بينما جاء في المرتبة الثانية الحاصلين على الشهادة الثانوية بنسبة 32%، وجاء في المرتبة الثالثة الحاصلين على الشهادات المتوسطة بنسبة 6.2%، والحاصلين على الابتدائية بنسبة 2.7%، في حين شكل من لم يحصل على أي شهادة 0.2% من العاطلين، وفقا للهيئة العامة للإحصاء، وهو ما يعني أنه كلما حصل المواطن على قسط أكبر من التعليم زادت فرصته في البطالة، وهذا مالا نجده في أي مكان في العالم. وذلك كله يرجع لعدم وجود سياسة تعليمية في البلاد تعمل على أن تكون مخرجات التعليم مناسبة لسوق العمل.

-وجود ثمانية ملايين من العمالة الأجنبية مع وجود البطالة شيء غير مقبول:

إن وجود ما يقارب ثمانية ملايين من العمالة الأجنبية بما يصل لـ 30% من سكان المملكة مع وجود بطالة تتجاوز الـ 12.8% شيء غير مقبول، خاصة أن هذا الأمر له أضرار اجتماعية وأمنية وصحية وأخلاقية، ليس هذا فحسب بل يشكل نزيفا

اقتصاديا إذا علمنا أن ما تم تحويله إلى خارج البلاد 156 مليار ريال وفقا لصندوق النقد السعودي خلال عام 2015، وهذه الأموال كان بالإمكان توفير الكثير منها من خلال ترشيد تلك العمالة والإبقاء على الضروري منها، والباقي يتم إحلاله بالسعوديين بعد إتاحة الفرصة لهم أما بالتدريب أو التثقيف أو الإقناع.

-تطوير التعليم الفني مطلب وطني حساس :

إن وجود استراتيجية بين وزارة التعليم والتدريب المهني لتحديد احتياجنا من العمالة الخاصة بالقطاع الصناعي مطلب وطني حساس للغاية، ويكون ذلك من خلال تحديد عدد الطلاب الملتحقين بالتخصصات التقنية والمهنية، وعدد الطلاب الملتحقين بالتخصصات النظرية طبقا لاحتياجات سوق العمل، وهذا من شأنه أن يحول الاقتصاد السعودي من اقتصاد يعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة إلى الاعتماد على العمالة الوطنية، خاصة أن السعوديين يمثلون حاليا أقل من 13.4% من إجمالي العاملين في شركات القطاع الخاص المحلي، وفقا لبيانات وزارة العمل.

- غياب التنسيق بين وزارتي العمل والتعليم تسبب في البطالة :

ولعل غياب التنسيق بين وزارة العمل ووزارة التعليم العالي، هو ما تسبب في حدوث بطالة في المملكة بشكل تراكمي قرابة المليون مواطن، وإذا أردنا أن نوضح بمثال بسيط الأضرار التي نعاني منها بسبب عدم التنسيق بين الوزارات المختلفة، فلنا أن نتخيل أن شخص ما ذهب لمصنع سيارات، وطلب منه صناعة سيارة بمواصفات معينة، وبعد ذلك تم توزيع هذه المواصفات على أقسام المصنع دون تنسيق، فقام القسم المالي بتحديد ميزانية تسمح بصناعة دراجة بخارية، وقام القسم الهندسي بوضع جدول زمني بالكاد يسمح بإنتاج دراجة هوائية، ونتيجة لعدم وجود تنسيق بين أقسام المصنع، ما الذي يمكن أن يحصل عليه العميل؟ سيحصل على شيء مخالف تماما للسيارة التي طلبها، ربما نستغرب ذلك النموذج، ولكنه يحدث كثيرا، إذ يقول عميل ما «هذا شيء مختلف تماما عما كنت أريده»، وإذا كان هذا حدث في مصنع ما نتيجة عدم التنسيق بين أقسامه المختلفة، فلنا أن نتخيل حجم «الكارثة» التي نعاني منها بسبب عدم التنسيق بين الوزارات المختلفة».

-الحد من القبول بالجامعات والتركيز على التعليم التقني أمر ضروري :

ومن الضروري التركيز على الحد من نسب القبول في الجامعات، والتركيز على التعليم المهني والتقني، لأنه أساس أي تنمية صناعية في أي بلد متقدم، فها هي سنغافورة يعتبر معدل الالتحاق بالجامعة منخفضا أقل من 30% لضمان عدم تخريج طلاب يحملون مؤهلات أكثر من احتياج سوق العمل، ويؤكد وزير التنمية الوطنية (خاو بون وان) هذا المبدأ بقوله «هل تريد البلاد كلها من خريجي الجامعات؟ أنا لست على يقين من ذلك، لكن ما لا نريده هو خلق بطالة كبيرة من خريجي الجامعات.

- إدخال أعداد ضخمة للجامعات يعني استثمار فوق الحاجة.. وتأجيل للمشكلة:

لابد من التأكيد على أن التوسع في التعليم الفني سيحدث نهضة صناعية لا مثيل لها في تاريخنا، لأن إدخال هذه الأعداد الضخمة للجامعات يعني استثمار فوق الحاجة، وتأجيل للمشكلة، وأشير لمقولة «ليم تشوان بوه» رئيس الوكالة السنغافورية للعلوم والتكنولوجيا: أسوأ شيء يمكن أن تصنعه الدولة لنفسها هو أعداد كبيرة من خريجي الجامعات العاطلين عن العمل، لأنهم الأقدر على إحداث أكبر إزعاج وخلق أصعب المتاعب، إن عدم وجود مبادرة للتوسع في التعليم المهني والتقني للخروج من مرحلة عنق الزجاجة يعني أننا نسير نحو مستقبل مجهول!

وفي تناقض تام مع الدول المتقدمة ، أنفقنا مبالغ هائلة في مجال تنمية الموارد البشرية، إلا أننا ركزنا على رفع مؤشرات الالتحاق للتعليم دون وجود تنسيق بين السياسات الصناعية للبلاد وبين المخرجات التعليمية التي ننفق عليها المليارات، أما ما نملكه من موارد بشرية قليلة عالية الكفاءة في الداخل والخارج، فيلتحقون بمناصب بيروقراطية نظرا لجاذبيتها المادية والاجتماعية عند مقارنتها بالوظائف العلمية، إن إشكاليتنا ليست في إيجاد سياسات صناعية قادرة على النهوض ببلادنا والالتحاق بالدول المتقدمة، ولكنها في المحاباة والمحسوبية التي يرجع البعض إليها في معظم التعيينات.

-زيادة الثروة المادية لن يؤدي إلى التنمية الاقتصادية المنشودة للبلاد

يجب أن أؤكد أن الزيادة في رأس المال المادي لن تؤدي إلى عملية التنمية الاقتصادية المنشودة للبلاد، إذا لم تتم زيادة الخبرات والمعرفة بنفس المعدل على الأقل، وهذا لن يحدث سوى بالاستثمار الأمثل في العقول.. وتوفير الخبراء المحليين بدل الاستعانة بالخبراء الأجانب لمحاكاة أحدث ما وصلت إليه الدول المتقدمة من اختراعات وبالتدريج للوصول إلى اختراعات خاصة بنا تنهض بمواردنا البشرية.

-لدينا حاجة لإعادة هيكلة التعليم بشكل جذري:

إن قوى التغيرات التي تواجهنا عميقة ومعقدة ومترابطة، ونحتاج إلى إعادة هيكلة التعليم بشكل جذري لكي نستطيع أن نتعامل مع الثورة الصناعية القادمة، بل لا أبالغ إذا قلت إننا في حاجة إلى إعادة تعليم ما تم تعليمه من خلال إعطاء دورات تدريبية في مدة قصيرة لكي يستطيع المواطن التعامل مع متغيرات العصر الحالية والقادمة. إن الأمم الأقل استعدادا للاستجابة للمتغيرات التكنولوجية والثقافية والعلمية هي أكثر الخاسرين في عصر الثورة الصناعية الرابعة، والأمم التي لديها استعداد لهذا العصر ستكون أكثر الرابحين.

- تطور الصناعة في الدول المتقدمة مقترن بالاستثمار في الموارد البشرية :

إن تطور الصناعة في الدول المتقدمة مقترن بالاستثمار في الموارد البشرية، فرأس المال البشري أحد العوامل الرئيسة التي أسهمت في نمو الاقتصاد الكوري بأكثر من 8% سنويا منذ أوائل الستينات، حيث لعبت الموارد البشرية المتعلمة جيدا دورا رئيسا في امتصاص التقنية المتقدمة من البلدان المتطورة، ولعبت دورا في نمو إنتاجية العمل بمعدل 5.1% سنويا خلال الفترة من عام 1990-1995، وزاد معدل تسجيل طلبات براءات الاختراع بمعدل سنوي مقداره 6. 24% خلال الفترة من عام 1991-2001 وهي الأعلى في كل دول العالم.

ركزت كوريا الجنوبية على الاستثمار في مواردها البشرية فرفعت نسبة الإنفاق على التعليم من 2.5% سنة 1951 إلى أكثر من 23% من الميزانية بحلول الثمانينات، وبلغ عدد الطلبة الذين يدرسون في الشعب التقنية والعلمية نحو 70% من مجموع الطلبة سنة 1980، وبلغ عدد طلاب الجامعات الملتحقين بكليات الهندسة 27.2 %، وقامت الدولة بالتوسع في مراكز التدريب المهني والكليات

التقنية فأنشأت 26 معهدا للتدريب المهني في عام 1967، ودرس في هذه المعاهد طاقم من المدرسين اليابانيين وبمناهج يابانية، وبحلول عام 1986 خرجت هذه المعاهد نحو 350 ألف متدرب عامل وتقني مدرب، وفي ظل غياب الموارد الطبيعية وضيق المساحة الجغرافية وشح رأس المال، استخدمت كوريا مهارات هذه العمالة لمواكبة التطورات التكنولوجية وإحداث نقلة نوعية في الصناعة الكورية.

ولعل الحقيقة التي يجب أن يعلمها الجميع أن الإنسان هو الثروة الحقيقية لأي أمة، ويجب الاستثمار فيه بدلا من الحجر لأنه أكثر قيمة ونفعا وعائدا، إن بعض الشركات أصبحت قيمتها تتجاوز اقتصاد عشرات الدول، فعلى سبيل المثال تجاوزت القيمة السوقية لشركة أبل حاجز الـ700 مليار دولار، أما شركة سامسونج فقد تجاوزت 327 مليار دولار، وهذا بفضل استثمارها في مواردها البشرية، وهو ما يفوق اقتصاد المملكة الذي قدر بـ644 مليار دولار وفقا لتقديرات البنك الدولي.

- المواطن العربي ينفق عليه في البحث العلمي سنويًا 14 دولارا :

وتشير تقديرات منظمة اليونسكو إلى أن ما ينفق على المواطن العربي في مجال البحث العلمي سنويا لا يزيد على 14 دولارا، بينما ينفق على المواطن الأمريكي والأوروبي أكثر من 1200 دولار سنويا، وانعكس ذلك على حجم الإنتاجية، حيث بلغ عدد الأبحاث العلمية المنشورة على مستوى العالم في 2012 نحو2.945 مليون بحث علمي، وكان نصيب العالم العربي منها 38.5 ألف بحث فقط،، ونتيجة لهذا الواقع ما زلنا أسرى للشركات الاستشارية العالمية التي تفكر بالنيابة عنا، وتكلفنا أضعاف ما يمكن أن نحققه عند الاهتمام بمنظومة البحث العلمي.

يجب أن ندرك أن محبطات الانطلاق لصناعة المستقبل موجودة ومتوقعة، وكل الجهود مسخرة لتجاوز هذه الإحباطات والقضاء عليها، ولكن لن يحدث ذلك إلا بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والسير على نهجها، ولا يعني ذلك تقليدها في كل شيء، بل الأخذ من تجاربها ما يناسبنا حتى نحقق التنمية الصناعية ونلحق بما يسمى بالعالم الأول.

3- الصناعات الصغيرة والقضاء على البطالة

من المفارقات الموجودة في بلادنا أن المواطنين يشكلون 26.3% (3.06 ملايين) من العاملين في البلاد «حكومي وخاص» ويشكل الوافدين 73.7% أي ما يقدر بـ(8.58 ملايين) من إجمالي قوة العمل التي تقدر بـ(11.64 مليونا) وفقا للهيئة العامة للإحصاء في عام 2016، ولمكافحة هذه الظاهرة، شهدت السنوات الأخيرة سن تشريعات حكومية تلزم جميع الشركات الكبيرة بتوظيف 30% لديها من المواطنين فيما عرف بـ «السعودة»، بينما كان هذا الأمر قد ساهم في خفض عدد العاملين الغربيين الذين يتقاضون أجورا مرتفعة، لم يتغير الأمر كثيرا في الوظائف الأدنى، حيث ما زالت وظائف كثيرة حكرا على العمالة الوافدة.

ويرجع عدم نجاح الإجراءات التي قامت بها الحكومة لسعودة الوظائف إلى ضعف الأجور في القطاع الخاص، إلى جانب وصمة العار الاجتماعية التي تحيط بالعمل في بعض الوظائف، الأمر الذي يفرض على العديد من الشباب رفض العمل في بعض الوظائف التي يعتبرها وضيعة ومهينة مثل العمل اليدوي، خلاف أن الكثير من المواطنين يتطلعون إلى الوظائف الحكومية كأسهل الحلول وأضمنها، حيث يحصلون من خلالها على راتب جيد وحياة مستقرة مطمئنة، خلاف بعض المزايا الأخرى مثل القبول السريع من الكثير من الأسر حين التقدم لخطبة بناتهم كصفة اطمئنان منهم لمسار حياة بناتهم المستقبلية.

إلا أن القطاع العام غير قادر على التعامل مع تدفق الخريجين الجدد.

-حل مشكلة البطالة يتطلب إيجاد حلول خارج الصندوق :

نحن أمام إنذار حقيقي يتطلب التفكير وإيجاد حلول خارج الصندوق، خاصة أن تغير ثقافة المجتمع للعمل في بعض الوظائف قد يحتاج لوقت، خلاف أن القطاع الخاص يعطي رواتب قليلة لا يقبل عليها المواطنون، فلماذا لا نلجأ إلى تشجيع المشروعات

الصناعية الصغيرة والمتناهية الصغر، ويصبح الشباب بدلا من باحث عن فرصة عمل، إلى صاحب عمل، خاصة إذا علمت أن معظم الدول المتقدمة قامت نهضتها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن الأهم على الدولة أن توفر للشباب التدريب الكافي، وتحدد المشاريع الصناعية الصغيرة التي في حاجة إليها البلاد، وهي تقوم بالدراسات وعمل الخطط الاستراتيجية للتنفيذ ومسار وكيفية الأداء تحت إشرافها المباشر إلى أن يصل للإنتاج المطلوب، ولا تقوم بالأخطاء التي استمرت لعقود بهدر لمئات الملايين من بيت مال المسلمين، وذلك بمسميات عديدة من الصناديق المدعومة وإعطاء الأموال لشباب صغير السن والفهم والإدراك، وجاهل بحقائق الأمور وبيئة السوق المحلي، ومن ثم مسميات لمشاريع وهمية وبدراسات كاذبة من مسودات السوق لا يكون نتاجها إلا الفشل وتحميل شبابنا الديون والهم والمشاكل؛ وبالتالي خراب اقتصاد الوطن.

- النهضة اليابانية قامت بالأساس على الصناعات الصغيرة :

يجب أن تكون هناك روابط بين المشروعات ذات الأحجام المختلفة بعضها بعضا بما يحسن من القدرة التسويقية لهذه المشروعات، ويوفر لها إمكانات تسويق منتجاتها بشكل أسهل؛ بعد الإشراف الحكومي الكامل على تأسيسها. وهنا نتساءل: هل المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر مهمة في ظل الركود الحالي الذي يخرج عشرات المشروعات الكبيرة والمتوسطة من السوق كل يوم ويسحق المشروعات الصغيرة؟ الإجابة ببساطة نعم، فلك أن تعلم أن النهضة اليابانية قامت بالأساس على الصناعات الصغيرة بعد خروجها من الحرب العالمية منهارة تماما، وتوفر هذه المشروعات فرص عمل بشكل كبير مما يؤدي إلى الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية، خلاف أنها تعتبر نقطة تحول للانتقال للصناعات الأكثر تطورا، وبالتالي تحقيق النهضة المنشودة.

إن الدول المتقدمة أدركت أهمية الصناعات الصغيرة منذ سنوات كثيرة، فالصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي 84% من العمالة اليابانية الصناعية، وتساهم بحوالي 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني، وفي إيطاليا مليونان و300 ألف مشروع فردي صغير، وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 1992 وحتى عام 1998 أكثر من 15 مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وتستوعب 70% من قوة العمل الأمريكية. وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوروبي في عام

1998، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي 70% من فرص العمل بدول الاتحاد الأوروبي. إن الهدف من الكتابة ليس النقد، بل تسليط الضوء على بعض السلبيات والمشاركة في إيجاد حلول لها، ومن خلال تجارب الدول المتقدمة وأؤكد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي سلاح القضاء على البطالة، وطريق الوصول إلى النهضة الصناعية التي نحلم بها.

إن رفع مستوى المعيشة لن يكون إلا من خلال تبني استراتيجية لتشجيع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، فالعمل على توفير الوظائف للمواطنين لن يحل المشكلة، لأنه يحدد دخل الفرد ولا يؤدي إلى تنمية حقيقية، خاصة أن معظم هذه الوظائف لا تعمل على زيادة الإنتاج وإنما هي عبارة عن بطالة مقنعة، ولعل تشجيع المواطنين على إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة من شأنه أن يؤدي إلى تنمية صناعية في وقت قصير، خاصة أن هذه المشاريع لا تحتاج إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا معقدة، فنجاح الدول الآسيوية في تجربتها التنموية كان بسبب اعتماداها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحقيق معدلات عالية في النمو، فالصين استطاعت أن تحقق أعلى معدل في التنمية في عام 1993 بنسبة 13% بفضل المشاريع الصغيرة التي تمثل 60% من حجم الاقتصاد الصيني، ويعمل فيها 75% من القوى العاملة.

ولك أن تعلم أن النهضة اليابانية - اليابان الصناعية كانت معتمدة بالدرجة الأولى على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ففي عام 1999 أنشأت اليابان الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير كافة المساعدات لتلك المشاريع، واليوم أصبحت تلك المشاريع تمثل 99.7% من عدد المشاريع في اليابان ويعمل بها حوالي 40 مليون عامل بنسبة 82% من إجمالي القوى العاملة، هذا بالإضافة إلى مساهمتها بنسبة 80% من إجمالي الناتج المحلي.

ونجحت تلك المشاريع في تحويل كوريا الجنوبية من دولة تعاني من التخلف إلى واحدة من الدول الاقتصادية الكبرى، فمنذ السبعينات ركزت الحكومة الكورية على الصناعات الثقيلة والكيماوية بدلا من الصناعات الخفيفة، إلا أن الإهمال الذي شهدته الصناعات الخفيفة التي تعمل على تغذية الصناعات الكبرى تسبب في إصابة التنمية

الاقتصادية في كوريا بالاختناق، ولذلك بدأت الحكومة في تشجيع المشاريع الصغيرة وتوفير العديد من الحوافز لها، والآن أصبح عدد المشاريع الصغيرة يصل إلى أكثر من 3 ملايين منشأة بنسبة 99.8% من المجموع الكلي للمشاريع، كما أنها توظف نحو 10.48 ملايين عامل بنسبة 87% من مجموع القوى العاملة، هذا بالإضافة إلى تمثيلها 99% من إجمالي مشاريع الصناعة التحويلية بنحو 52.8% من إجمالي القيمة المتولدة في هذا القطاع.

4- ريادة الأعمال الحل السريع للقضاء على البطالة.

في البداية يعرف رائد الأعمال بأنه الشخص الذي لديه القدرة على تحويل فكرة ما إلى ابتكار تجاري ناجح، فريادة الأعمال تعمل في كل مجتمع على حل مشاكله من خلال فكر جديد قابل للتطبيق، والفترة الأخيرة شهدت تسابقا من كل دول العالم على تحفيز ريادة الأعمال نظرا لدورها الكبير في دعم الاقتصاد وتوفير فرص عمل بمقابل مرتفع.

إن تأثير ريادة الأعمال على اقتصاد الدول لا يمكن توقعه، فعندما تحاول خلق أو ابتكار شيء جديد على هذا العالم فإن سوقه لا يكون معروفا، فعلى سبيل المثال قبل ظهور الانترنت، لم يكن أحد يعرف مدى قدرته على التأثير في سلوك كل فرد، ومدى توفيره لسوق كبير لعرض السلع والمنتجات.

إذا كانت الحكومة ترغب في إيجاد حل سهل وسريع للقضاء على البطالة التي تجاوزت الـ12% وفقا للهيئة العامة للإحصاء، فقد أثبتت التجربة أن ريادة الأعمال هي الحل الأمثل للتخلص من البطالة، وهنا نذكر استعانة دول مثل إسبانيا واليونان بريادة الأعمال للحد من معدلات البطالة لديهم التي وصلت لـ 40% من الشباب، ووفقا لاستقصاء المنتدى الاقتصادي العالمي لريادة أعمال الشباب وخلق فرص العمل لعام 2015، فإن 47% من رواد الأعمال و77% من قادة رواد الأعمال في العالم يخططون لزيادة حجم قوتهم العاملة مقارنة بنسبة 29% من الشركات الكبيرة، ما يجعل ريادة الأعمال أكثر جاذبية للحكومات للتخلص من البطالة.

- تكلفة مشاريع ريادة الأعمال لا تذكر وتقوم على فكره :

إن تكلفة مشروع ضخم يصل حجمه لمليارات الدولارات بفضل ريادة الأعمال قد تكون شيئا لا يذكر، وتقف عند مجرد إنشاء تطبيق على الهاتف الذكي «الموبايل

الأندوريد»، فلك أن تعلم فكرة إنشاء شركة «أوبر» جاءت للمؤسسين ترافيس كالانيك، وجاريت كامب عندما لم يجدا سيارة أجرة لتقلهما، ومن هنا انطلقت فكرة تصميم تطبيق يسمح للمستخدم بطلب سيارة بضغطة زر، لتتأسس الشركة في العام 2009 بالولايات المتحدة الأمريكية، وتوسعت بشكل سريع في نحو 70 دولة ونحو 450 مدينة حول العالم، وقد جمعت الشركة منذ تأسيسها أكثر من 11 مليار دولار، وهو أكبر مبلغ تجمعه شركة ناشئة لتعيد كتابة مفهوم النقل العام. فخلال شهر فقط استثمرت تويوتا في أوبر، بقيمة تقدرها بعض الجهات بـ 100 مليون دولار.

ليس هذا فحسب، فهناك الكثير من مشاريع ريادة الأعمال الناجحة التي قامت بتوفير المليارات، فشركة «سورتراك» الناشئة قامت بابتكار إشارات المرور الذكية لحل التحدي الصعب المتمثل في شبكات الطرق المزدحمة باستمرار، وحتى الآن خفضت تلك الإشارات وقت السفر بنسبة 25%، وحدت من ازدحام حركة المرور بنسبة 40% باستخدام أجهزة استشعار الرادار والكاميرات في كل إشارة للتعرف على حركة المرور، وإذا كانت التقديرات تشير إلى أن الاختناقات المرورية تكلف الولايات المتحدة وحدها عشرات المليارات، وتولد نحو 25 مليار كجم من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فلك أن تتخيل حجم ما وفرته فكرة الإشارات الذكية بمجرد أنها خفضت زمن الرحلة وبالتالي إلى توفير الربع من الأموال، فضلا عن تقليل تلوث البيئة.

- أصحاب مشاريع ريادة الأعمال لدينا يعانون من الإجراءات المعقدة :

يعاني أصحاب تلك المشروعات لدينا من الإجراءات الحكومية المعقدة التي تقف حائلا أمام نجاح شركاتهم وتحقيق هدفهم، مما يؤدي إلى رحيل الكثير منهم للخارج وتنفيذ مشاريعهم بالخارج، لذلك هناك ضرورة لتذليل أي عقبات تقف أمام الشباب والعمل على تثقيفهم بريادة الأعمال، وتوفير التمويل لهم، خاصة أن معظم هذه المشروعات لا تحتاج إلى أموال كثيرة، ورغم ذلك تحقق أرباحا هائلة، وقد يتخذ التمويل شكل منح أو قروض ميسرة أو أي آليات تمويل أخرى. وإعطاء الأولوية للمشاريع ذات الابتكار أو القيمة العالية، خاصة التي توفر فرص عمل كبيرة وإنتاجية كبيرة.

وأخيرا فإن ريادة الأعمال تفتح لنا الباب للمشاركة بقوة في الاقتصاد العالمي، وتفتح لنا الباب لزيادة دخل البلاد بشكل كبير، خلاف أنها تعتبر حلا سحريا وسريعا للقضاء على البطالة، خاصة أنها لا تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة سبقتنا بها الدول المتقدمة بعشرات السنوات، ونحن في حاجة بأسرع وقت لتنويع مصدر الدخل، ولكنها من الممكن أن تكون مجرد فكرة تطبيق على الهاتف الذكي تدر علينا عشرات المليارات من الدولارات مثل «أوبر».

5- السعودة ليست حلاً للبطالة

سعودت المملكة العديد من الوظائف لتقليل البطالة، خاصة مع وصول البطالة لأكثر من 12.8% ، في حين وصل عدد الوافدين نحو 11 مليون نسمة، ويشكلون نحو ثلث السكان في السعودية 32.7% وفقا للهيئة العامة للإحصاء لـ 2016، ولعل وجود هذا الحجم من العمالة الوافدة مع وجود بطالة بهذا الشكل يثير التعجب بشكل كبير، وفي إطار السعي لحل هذه المشكلة أطلقت وزارة العمل برنامج «نطاقات» وهو باختصار نظام يجبر الشركات على وجود موظفين سعوديين في شركاتهم لكي يتحصلون على مميزات معينة، بدلا من توظيف أشخاص غير سعوديين.

-السعودة الوهمية :

ومع مرور الوقت، ظهرت طريقة للتلاعب في برنامج «نطاقات» دون مخالفته شكليا من خلال إعطاء الباحثين عن العمل راتبا متدنيا دون عمل للتحايل على سعودة الوظائف «السعودة الوهمية»، وقد انتقد البنك الدولي «نطاقات» بسبب أنه أجبر الشركات على توظيف موظفين غير مرغوبين وبدون عمل فعلي، وأكد البنك الدولي أن نصيب المواطنين من فرص العمل في البلاد لا يتجاوز 10%، أي لا يتجاوز 20 ألف وظيفة في العام الواحد من أصل 200 ألف وظيفة يوفرها القطاع الخاص بشكل سنوي.

ويجب أن نعترف أننا فشلنا في تحقيق السعودة في العديد من القطاعات، وجاء ذلك على لسان وزير العمل السابق مفرج الحقباني، بقوله «هناك تجارب لم تكن ناجحة للوزارة في سعودة بعض الأنشطة بسبب فقدان المشاركة بين الأجهزة الحكومية»، ولك أن تعلم أن وزارة العمل بدأت في سعودة قطاع الأجرة بالكامل منذ أكثر من

10 سنوات ويوفر هذا القرار إذا ما تم تطبيقه 60 ألف وظيفة وفقا لوزارة العمل، لكنها لم تنجح في تحقيقه حتى الآن، أما السعودة في القطاع الصحي فما زال الطريق طويلا بحسب تصريحات وزير الصحة السابق خالد الفالح، إذ تقدر نسبة السعودة في القطاع الصحي الحكومي بـ 60%، بينما في القطاع الخاص بـ 8%، وتقدر نسبة الأطباء السعوديين في القطاع الحكومي بـ 29%.

- مشكلتنا ليست في الموارد بقدر ما هي مشكلة في السلوك:

ولك أن تعلم أن مشكلتنا ليست في الموارد بقدر ما هي مشكلة في السلوك الذي أدى إلى ظهور ما يسمي بالسعودة الوهمية، لذلك، يجب أن نعمل على محاربة هذا السلوك والقضاء عليه، وهذا لن يحدث إلا بالمصارحة والمكاشفة، فلا يجب أن ندفن رؤوسنا في الرمال مثل النعام إذا أردنا أن نحل هذه المشكلة، فبعض أصحاب الشركات يتهمون الشباب السعودي بالكسل وعدم الرغبة في العمل، خاصة أن البعض يفضل الاستمرار في البطالة على العمل في وظيفة لا تحفظ له البريستيج كما يقال.

- حل أزمة البطالة يكون بتغيير نظرة المجتمع للعمل المهني:

إن حل أزمة البطالة لا يكون من خلال السعودة التي تجبر أصحاب الشركات على تعيين عمال لا يرغبون بهم، ولكن يكون من خلال العمل على تغيير نظرة المجتمع للعمل المهني وتدريب الشباب على مهارات فنية ومهنية بشكل حقيقي، وليس بشكل روتيني كما يحدث أحيانا، وإذا حدث ذلك ستتكالب الشركات والمصانع على الشباب لكي يعملوا بها، بدلا من إجبارهم على تعيينهم دون وجود خبرة، وهو ما قد يحدث نهضة اقتصادية في البلاد مثلما حدث في الدول المتقدمة.

وأخيرا علينا أن نواجه المخالفات الموجودة في السعودة قبل أن تتحول إلى صناعة وهمية، تنتج لنا شبابا لا يرغب إلا في الحصول على أجر دون عمل ولو كان متدنيا، وهذا لن يحدث إلا بانتقاد الذات ومواجهة التحديات بابتكار الحلول التي قد يعتبرها البعض مستحيلة، ولكنها بحول الله ستنجح وستغير هذا الواقع الصعب.

ثالثًا : الخصخصة والسياسات الخاطئة

1- (الخصخصة)

- الرهان على الخصخصة شيء في غير محله

إن الرهان على الخصخصة التي يروج لها النقد الدولي تحت مسمى إصلاحات اقتصادية على أنها علاج لكل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها بشكل خاص بلدان العالم الثالث شيء في غير محله، لأنها تحدث خلل في الاقتصاد، نتيجة لابتعاد القطاع الخاص عن المساهمة في المشاريع الحساسة والضرورية، التي لا تحقق عائدا أو أرباحا كبيرة أو تحتوي على درجة عالية من المخاطر، كما أن الخصخصة تولد مشاكل كثيرة تتمثل في زيادة حجم العاطلين سواء كان ذلك عن طريق الاستغناء عن العمالة الزائدة أم تقليل فرص العمل، كما أنها تؤدي إلى تفاوت كبير في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، وهذا يؤدي إلى آثار اجتماعية سيئة.

- فشل الخصخصة

وأبرز مثال على فشل الخصخصة التي تم تنفيذها بناء على توصية النقد الدولي هي تنزانيا، ففي عام 1985 قام الصندوق بالإيعاز للحكومة بتقليل الحواجز التجارية، وتخفيض البرامج الحكومية، وبيع الصناعات التي تملكها الدولة، وبحلول عام 2000 تم إلغاء مجانية الرعاية الصحية، وبالمثل بعد أن كان التعليم مجانيا أصبح بمقابل مادي، فأسفر ذلك عن تراجع نسبة الالتحاق بالمدارس من 80% إلى 66%، مما تسبب في ارتفاع معدل الأمية إلى ما يقرب من 50%، وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي من 309 دولارات إلى 210 دولارات، وذلك في الفترة من 1985 إلى 2000، ولعل هذا مثال واضح يعكس الفشل الذريع للخصخصة.

إن نجاح روسيا في الخروج من المأزق الاقتصادي الذي كانت تمر به بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم يكن نتيجة تطبيق سياسة النقد الدولي، بل كان عدم تطبيقها على عكس ما قد يتصور البعض، فهناك تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية BBC عام 1999، تحدث على أن روسيا حصلت على قروض وصلت لـ 20 مليار دولار، وبذلك كانت أكبر مقترض من الصندوق، ورغم ذلك لم تنفذ الإصلاحات المفترض القيام بها، ووجد الصندوق نفسه في موقف صعب مع روسيا، لأنها أخذت الكثير من القروض والطريقة الوحيدة لضمان إعادتها لهذه الأموال كانت الاستمرار في منحها الأموال.

- إصرار الدول العربية على خوض تجربة الخصخصة

ومع هذه المعطيات، نجد إصرارا كبيرا من الحكومات العربية على خوض هذه التجربة المريرة التي يحذر منها الجميع، خاصة أن كل الشواهد تؤكد أن القروض أو الخصخصة التي يروج لها النقد الدولي تحت مسمى إصلاحات، ما هي إلا محطة ما قبل الهاوية، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل، هل سيكون مصير هذه الدول هو نفس مصير البلدان التي دمرتها سياسات النقد الدولي؟

- الغرب يسعى للسيطرة على ممتلكات الخليج عبر "الخصخصة"

إن دول الخليج بصفة خاصة ليست مهددة بالإفلاس، كما يشيع بعض المحللين الغربيين الذين أدمنوا التهويل علينا، من أجل إرغامنا على تبني سياساتهم الاقتصادية التي تسمح لرأس المال الغربي بالسيطرة على أصول دولنا، عبر تجميل استراتيجية بيع ممتلكات الدول تحت مسمى الخصخصة (بيع ممتلكات الدولة للقطاع الخاص)، ومن المثير للتعجب أن يتم الترويج بأن الدول غير قادرة على إدارة المنشآت العامة، وأن الخصخصة هي الحل لكل المشاكل، في حين أن أعظم الإنجازات البشرية تمت تحت إشراف الدولة الوطنية ورعايتها، فالانترنت على سبيل المثال تم ابتكارها تحت إشراف الحكومة الأمريكية، ودول مثل الصين وكوريا الجنوبية قامت على الاقتصاد الموجه من الحكومة.

- الخصخصة قد تكون سببا في انتهاك سيادة الدول

للخصخصة سلبيات كثيرة عادة لا يذكرها المطالبون بها مثل زيادة الأسعار وارتفاع معدلات الفقر، ومن ناحية أخرى فقد تكون الخصخصة سببا في انتهاك سيادة الدول من قبل الشركات الدولية، إن بيع المشاريع التي لها صفة احتكارية يعني سحب المال من جيب الدولة ووضعه في جيب أصحاب رؤوس الأموال، وهذا من شأنه إن حدث أن يهدد أهم مورد مالي للحكومة، ومن الآثار السلبية للخصخصة التي لا يمكن تجاهلها أنها قد تنقلنا إلى حكم رجال المال والأعمال، وحينها ستكون السلطة بيد مجموعة من الجشعين والمنتفعين بصورة غير مباشرة، وحتى لا تكون المقالة مجرد كلام بلا أدلة، لا بد أن نذكر بعض الأمثلة على فشل الخصخصة وآثارها الكارثية.

فلك أن تعلم أن مشروع خصخصة قطاع المياه في بوليفيا أواخر التسعينات أدى لزيادة في الأسعار بشكل كبير، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات وأحداث شغب ومواجهات دموية بين أفراد الشعب وقوات الشرطة انتهت بإلغاء الحكومة البوليفية

لقرار الخصخصة، أما دولة تشيلي فعندما قامت بتطبيق الخصخصة دخلت في أزمة لم تعرفها من قبل، وكادت أن تفلس لولا أنه لم يتم بيع شركة «كوديلكو» شركة تعدين النحاس المورد الذي كان يشكل 85% من عائدات التصدير، أما جمهورية تشيك فقامت بخصخصة نحو 1800 شركة في عام 1995 وبعد ذلك تقلص الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 2.5% في 1998 ودخل الاقتصاد في ركود بشكل كبير، وأدت الخصخصة لإثراء البعض على حساب الشعب وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعرفة بالـ (OECD).

- انعدام المنافسة السبب الحقيقي وراء تعثر شركات القطاع العام

إن السبب الحقيقي لتعثر شركات القطاع العام هو انعدام المنافسة بينها وبين الشركات الأخرى وعدم وجود إدارة محترفة ومتى توفرت هذه المعايير في أي شركة قطاع عام حكومية فستكون ناجحة بشكل تام، والدليل على ذلك نجاح بعض الشركات الحكومية في دبي مثل الخطوط الجوية الإماراتية وشركة «دو» وشركة «اتصالات» بالإمارات، وأصبح البعض منها له وزن دولي، وهذا ناتج من إطلاق المنافسة بين الشركات الحكومية.

-الخصخصة تنقل العبء من الحكومة للمواطن بشكل مباشر

في عام 2002، أي قبل 15عاما، أعلنت المملكة عن خصخصة 20 قطاعا لمعالجة عجز الميزانية، شملت تلك الخصخصة بعض الخدمات العامة، وبيع أسهم شركة الكهرباء وفتح المجال للقطاع الخاص في قطاعات كالاتصالات وتحلية المياه، صحيح أن الخصخصة أدت لتراجع الدين العام بنسبة 3.6% في عام 2012، وقللت العبء على الحكومة من ناحية مسؤوليتها عن تقديم بعض الخدمات للمواطن، إلا أن هذا العبء انتقل للمواطن بشكل مباشر، وهذا واضح في ارتفاع أسعار الخدمات المقدمة للمواطن، خاصة في المياه أو الكهرباء، والكثير ممن يصفوا أنفسهم بالخبراء الاقتصاديين كان يتحدثون على أن الخصخصة باعتبارها حل سحري لمشكلة البطالة، فما هو الحال اليوم بعد وصول نسبة البطالة 12.8% وهي اكثر من ذلك إذا ما تم ضم رقم الباحثين عن العمل و من هم في منازلهم متعففين عن

السؤال ، وما هو المتوقع في المستقبل إذا ما تم تطبيق الخصخصة بشكل كامل في القطاعات كافة، فمن وجهة نظري الشخصية سيكون معدل البطالة في تزايد كل عام عن العام الذي قبله فإذا كان هذا هو الموقف من الخصخصة، فهل هناك بديل؟

- الفقر أصبح صناعة تعمل على نشرها الدول الكبرى

ولك أن تتخيل أن الفقر أصبح صناعة تعمل على نشرها الدول الكبرى في الدول النامية، وهذا من خلال الترويج لبعض السياسات الاقتصادية تحت اسم العولمة، وعلى الدول التي تريد أن تتقدم وفقا لسياسات تلك الدول خصخصة الصحة والتعليم وخدمات المياه والكهرباء، وبعد ذلك إلغاء الدعم وجميع القيود التجارية التي تحمي الصناعة الوطنية، بينما أمريكا وشركاؤها من الدول الصناعية الكبرى مستمرة في تقديم الدعم لهذه القطاعات، وفرض القيود لحماية صناعاتها، ولعل اتباع الدول النامية هذه السياسة هو ما أدى إلى زيادة مديونية العالم الثالث لـ 2.5 تريليون دولار، وخدمة هذه الديون بلغت 375 مليار دولار سنويا في عام 2004، وهو رقم يفوق ما تنفقه كل دول العالم الثالث على الصحة والتعليم، ويمثل عشرين ضعف ما تقدمه الدول المتقدمة سنويا من مساعدات خارجية.

ووفقا لجون بيركنز، الخبير الاقتصادي الدولي، فإنه عمل مع العديد من الخبراء الاقتصاديين على الترويج لبعض النظريات الاقتصادية في الدول النامية لتسهيل النهب الاقتصادي من خلال الشركات الكبرى، ويعترف «بيركنز» أنهم دفعوا الإكوادور إلى الإفلاس، ففي ثلاثة عقود ارتفع حد الفقر من 50% إلى 70% من السكان، وازدادت نسبة البطالة من 15% إلى 70%، وارتفع الدين العام من 240 مليون دولار إلى 16 مليار دولار، وتخصص الإكوادور اليوم قرابة 50% من ميزانيتها لسداد الديون. ولم يكن أمام الإكوادور لشراء ديونها سوى بيع غاباتها إلى شركات البترول الأمريكية، حيث يكشف «بيركنز» أن هذا الهدف كان السبب الرئيس في التركيز على الإكوادور وإغراقها بالديون، نظرا لكون مخزون غابات الأمازون من النفط يحتوي على احتياطي منافس لنفط الشرق الأوسط، وبالتأكيد لم يكن هدفهم إغراقنا في الديون، بل كان السعي إلى إعادة أكبر نسبة من الدولارات المدفوعة في البترول إليهم مرة أخرى.

- بدائل الخصخصة لحل مشاكل القطاع العام

نعم، هناك بدائل للخصخصة وليس بديلا واحدا، وعلى الحكومات عدم اللجوء للخصخصة على أنها البديل الوحيد والنهائي لمشاكل القطاع العام، فإعداد دراسات اقتصادية لمعرفة مشاكل شركات القطاع العام من الممكن أن يصبح أكثر فاعلية من الخصخصة، والحديث على أن الخصخصة هي الطريقة الوحيدة لتوفير الأموال للشركات المتعثرة هو أمر خاطئ، فهناك طرق أخرى قادرة على توفير التمويل اللازم لهذه الشركات بعد إعادة هيكلتها وسن القوانين المناسبة لحماية بقائها صلبة قوية، فالجهاز المصرفي يحتوى على ودائع تقدر بنحو 1.6 تريليون ريال (446.1 مليار دولار) بنهاية مارس 2015، ومن الممكن دمج الشركات المتعثرة مع أخرى ناجحة للاستفادة من نجاح الإدارة، وما لم تستغل هذه الحلول فستظل هذه المؤسسات المتعثرة عبئا على الدولة إلا أن يتم خصخصتها، ولن يستفاد منها في بناء دولة متقدمة طال انتظارها .

إننا في حاجة للصدق والوضوح أكثر من أي وقت مضى، وأي محاولة لعدم مواجهة الحقائق ستزيد الأمور سوءا، خاصة أن خصخصة القطاع العام لأي دولة قد يرتقي إلى كارثة في حق الوطن، لأنها قد تشكل خطرا كبيرا وشيكا ومستقبليا ويكون سيرا بالشعوب نحو المجهول.

2- سوء الادارة

نعم.. الإفلاس ليس عيبا.. فرغم تأكيد العديد من الوزراء سابقا بأن الوضع المالي للبلاد جيد، ووصول الاحتياطي النقدي الأجنبي لـ 616.4 مليار دولار، أي ما يقارب من 2311.5 مليار ريال سعودي، وهو ما يمثل المركز الثالث عالميا بعد الصين واليابان، ووجود مؤشرات للتعافي اقتصاديا وفقا للتصنيفات العالمية، إلا أن

وزير المالية محمد الجدعان أثار الفزع والجدل بتصريحاته الأخيرة الخاصة بأن «الإفلاس ليس عيبا»، بالفعل ليس من العيب أن تفلس الشركات أو تتعرض لبعض الأزمات الاقتصادية، فهذه طبيعة الأمور، إلا أن تلك التصريحات تغلق أي باب لوضع حل لتعثر هذه الشركات، فالكثير من الدول عندما تتعرض لأزمات اقتصادية، يخرج مسؤولوها للحديث لوسائل الإعلام بشكل متزن، وبصورة متفائلة بتحسن الأوضاع الاقتصادية في المستقبل القريب، ألم يعرف المسؤولون أن «رأس المال دوما جبان»، ولا يتواجد في أي بيئة يوجد بها أي أزمة اقتصادية، فلم نسمع أحدا من المسؤولين في الخارج يبشر رجال الأعمال بالإفلاس، ويطالبهم أن يتقبلوا ذلك، بحجة أن الإفلاس ليس عيبا.

مما لا شك فيه أن الحكومة قامت بعدة إجراءات تقشفية لتقليل النفقات بعد انخفاض أسعار النفط، في محاولة منها لتقليل أثر ذلك، حيث إنها عملت هذه الإجراءات على توفير بعض المال على المدى القصير، ولكن التقشف ليس حلا للخروج من هذا المأزق الاقتصادي، خاصة أننا في حاجة لإصلاح جزري للنظام الاقتصادي، فلك أن تعلم أن نسبة العجز في الموازنة بلغت 16% خلال عام 2015، وفقا لصندوق النقد الدولي، وإذا ما استمر هذا العجز لعدة سنوات بسبب انخفاض أسعار النفط من 100 لـ 50 دولارا، فهذا يعني أن الاحتياطي النقدي الأجنبي سيتآكل سريعا.

علينا أن نصارح أنفسنا بأن الإدارة غير الجيدة لمواردنا أضاعت علينا الكثير من الفرص للقيام بنهضة صناعية كفيلة لتحقق لنا دخلا بديلا عن النفط، فمن المعلوم أن 90% من الدخل القومي للبلاد يعتمد على النفط على مدى أكثر من خمسين عاما، ورغم الوفرة المالية التي تحققت طوال هذه المدة، لم يتم استخدامها في إنشاء صناعات حقيقية، لكي تكون مصدرا للدخل بديلا عن النفط، بل إننا لم ننجح في تخفيض نسبة الاستيراد التي تجاوزت 90% من الاستهلاك العام؛ أو تخفيض نسبة البطالة التي تجاوزت الـ 12.8% ، ورغم أن لدينا ملايين من الوافدين، فقد فشلنا في تطبيق «السعودة»، بسبب أن بعض المواطنين لا يرغبون بالعمل في بعض المهن، والبعض الآخر في حاجة للتدريب والتأهيل، وهذا لن يحدث إلا بتغيير ثقافة المجتمع، وتغيير النظام التعليمي الذي يعتمد بشدة على التعليم النظري، ويفتقر للتعليم الفني.

- تأثير سياسة التقشف على البطالة

إن سياسة التقشف المتبعة الآن يجب أن تكون في أضيق الحدود وعلى الكماليات، وليس على المشاريع الضخمة أو البنية التحتية، فقد أكدت شركة فيثفل جولد للدراسات الاستشارية أن هناك مشاريع حكومية لا تقل قيمتها عن 13.3 مليار دولار تواجه خطر الإلغاء هذا العام بسب الضغوط المالية وتغير أولويات الحكومة، وإذا حدث ذلك فستتفاقم أزمة البطالة التي تقدر بـ 40% من الشباب، ووفقا لغرفة جدة فإن هناك ما يقرب من ألف مصنع متعثر بسبب الفشل في تطبيق القوانين والأنظمة الروتينية العقيمة، وما زال المسلسل مستمرا دون وضع حل لوقف هذا النزيف الاقتصادي، فقد أعلنت هيئة سوق المال أن تسع شركات مدرجة في سوق الأسهم السعودية معرضة للتصفية «الحل»، وتبلغ الخسائر المتراكمة لهذه الشركات نحو 6.54 مليارات ريال، ومن بين الشركات التسع، هناك أربع شركات خسائرها تفوق رأسمالها بنسبة أكثر من 100% .

- الشركات المتعثرة في حاجة للدعم الإداري...وليس المالي فقط

إن الشركات والمصانع المتعثرة، وخاصة العائلية منها والتي تقدر بــ 247 مليار ريال، قامت الدولة بدعمها بالمليارات على مدى عقود وسنين من بيت مال المسلمين، فبدلا من التصريحات بأن الإفلاس ليس عيبا، لماذا لا تقوم الدولة بدعم الشركات المتعثرة بالإداريين المحنكين لتغير هذا الواقع المشؤوم بدلا من الجيل غير المؤهل من الصف الثاني لملاك تلك الشركات العائلية.. وتطبيق الحوكمة الإدارية والتي سبقتنا بها العديد من الدول المتقدمة منذ سنين طويلة حين علمت أن إغلاق تلك الشركات هدر للمال العام وهدم للاقتصاد الوطني، وبالتالي إغلاق ألوف البيوت من العاملين بها؛ وتستطيع أيضا الدولة بقوانينها أن تعمل على اندماج الشركات المتعثرة مع شركات أخرى ناجحة، خاصة أن الدمج يخفض من تكاليف الإنتاج والخدمات، ويزيد من قدرة الشركات على المنافسة التجارية في السوق المحلي والعالمي، إن إنقاذ هذه الشركات والمصانع المتعثرة أمر في منتهى الضرورة لتحقيق مصلحة العباد والبلاد، خاصة أن إعلان إفلاس هذه الشركات سيؤدي لتشريد أسر موظفيها، وتتفشى بالتالي المشاكل الاجتماعية التي لا يحمد

عقباها؛ حيث لا يخفى أن المجتمع ككل بناء واحد، وأي إصابة به لا تعالج سريعا تؤدي بهلاكه ككل تباعا على مر الأيام

- عدم مواكبة المستقبل والعلم

من المؤسف عدم التخطيط بشكل جيد، أو بالأحرى عدم وجود تخطيط لاحتياجاتنا في كل شيء، فعلى سبيل المثال العالم يتجه نحو التجارة الالكترونية، وبالتالي فالمراكز التجارية ومحلات التجزئة قد تشهد ركودا كبيرا، وهذا واضح من إغلاق بعض محلات التجزئة خلال المرحلة الأخيرة، وقد حذرت مؤسسة Credit Suisse المالية من أن حوالي 20% إلى 25% من المراكز التجارية (المولات) في الولايات المتحدة قد تكون عرضة للإغلاق في الـ5 سنوات القادمة، ومن المتوقع أيضا أن يغلق 8600 محل تجاري أبوابه هذا العام، وهو ما يفوق عدد المحلات المغلقة (6200) في بداية الأزمة المالية العالمية عام 2008.

ورغم كل ما سبق فما زال هناك توجه في بلادنا إلى افتتاح مراكز تجارية (مولات) بشكل كبير للغاية، بدلا من التوسع بشكل أكبر في التجارة الالكترونية، ضاربين بكل الدراسات العلمية عرض الحائط، فلك أن تعلم أن لجنة المراكز التجارية بغرفة جدة كشفت عن دخول استثمارات جديدة في قطاع المراكز التجارية «المولات» في الرياض وجدة فقط بقيمة 41 مليار ريال. صحيح أن هذه المراكز التجارية قد تحقق أرباحا في البداية، لكن سرعان ما ستتحول هذه الأرباح إلى خسائر، وهذا يرجع إلى أنها تسبح ضد التيار، أو بمعنى آخر ضد العلم والتكنولوجيا والمستقبل.

الأكيد أن التجارة الالكترونية ستكون هي المستقبل، وستقضي على التجارة التقليدية بشكل كبير، فمن خلال الجهاز السحري الذي يسمى بـ «الجوال» تستطيع الحصول على كل شيء وأنت في مكانك، فشركة علي بابا الصينية المتخصصة في التجارة الالكترونية انتشرت بشكل سريع في أكثر من 70 مدينة، بما في ذلك الصين، هونج كونج، الهند، اليابان، كوريا، تايوان، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، ويعمل بها أكثر من 22 ألف شخص، وفي عام 2012 قدرت قيمة مبيعات موقعين تابعين لشركة علي بابا بـ1.1 تريليون يوان (170 مليار دولار)، بمعدل أكثر من

معدل موقعي المنافسين «إيباي» و»أمازون» مجتمعين، وفي 2013 قدرت المجلة الاقتصادية ذي إيكونيميست القيمة ما بين 55 مليار دولار لأكثر من 120 مليار دولار.

- عدم وجود رؤية لاقتصادنا طيلة الفترة السابقة أدى لأزمة لم يشعر بها الكثير من المواطنين

إن السير عكس التيار والمستقبل لا ينطبق على قطاع المراكز التجارية فقط، بل على كل القطاعات، فعدم وجود رؤية شاملة لمستقبل اقتصادنا طيلة الفترة السابقة أدى لأزمة اقتصادية كبيرة لم يشعر بها الكثير من المواطنين بسبب الاحتياطي النقدي المتراكم من بيع النفط طيلة السنوات السابقة، لكن إذا استمر الأمر كذلك دون تحرك حقيقي فهذا يعني أننا نتجه إلى الهاوية، لا سمح الله، فلك أن تعلم أن الاحتياطي النقدي في عام 2014 بلغ 737 مليار دولار، ومع انخفاض أسعار النفط انخفض إلى 529 مليار دولار في نهاية 201.

- رؤية 2030 تهدف لزيادة الإيرادات ست أضعاف ..ولكن

إن الاقتصاد السعودي بحاجة لأخذ خطوة جديدة نحو تطوير الصناعة بما يتناسب مع رؤية»2030» التي تهدف إلى زيادة الإيرادات غير النفطية ستة أضعاف، من نحو 43.5 مليار دولار سنويا إلى 267 مليار دولار سنويا، كما تهدف إلى زيادة حصة الصادرات غير النفطية من 16% من الناتج المحلي حاليا إلى 50% من

الناتج، كيف يتأتى هذا دون التوجه بقوة نحو الصناعة؟ إن التحول من شعب يستورد 90% من احتياجاته لشعب مصدر لن يأتي من بناء العقارات أو المولات لبيع السلع المستورة، ولكن يأتي فقط من خلال الصناعة التي من الممكن أن تستوعب الأموال المهاجرة التي تقدر بـ2.6 تريليون ريال، بحثا عن استثمار حقيقي، وفقا لما نشر في جريدة الرياض، وهذا إن حدث فسيحدث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني، فلم توصف دولة «ما» بالمتقدمة من خلال بناء العقارات أو المراكز التجارية.

- مواكبة الدول المتقدمة في الصناعة لن تأتي بين عشية وضحاها:

إن مواكبة الدول المتقدمة في الصناعة لن تأتي بين عشية وضحاها، فاليابان على سبيل المثال، اقتصاد.. تعلم، استورد، وقلد إلى أن أصبح مواكبا، ثم منافسا، ثم قائدا مبتكرا في العديد من النواحي، وأصبحت ثالث اقتصاد عالمي، وقدر الناتج المحلي الإجمالي لها بـ4.6 تريليونات دولار(التريليون 1000 مليار أو مليون المليون). أما الاقتصاد الصيني فمعروف عنه أنه يقلد كثيرا ورخيص التكلفة بسبب أنه في الغالب لا يصرف أموالا على الأبحاث للتطوير، ولكنه يقلد السلع الغربية، وهذا أدى إلى إقبال منقطع النظير عليه سواء من الغرب أو الشرق، وأصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة، وقدر حجم الناتج المحلي بـ 10.3 تريليونات دولار، فيما يقدر حجم الناتج المحلي لبلادنا أكبر مصدر للنفط على مستوى العالم بـ746.2 مليار دولار، وفقا لصندوق النقد الدولي عام 2014، أين نحن وأين هم؟ بالتأكيد لا توجد مقارنة.

- استوردنا كل ما ينتجه الغرب...إلا ثقافة العمل والإنتاج :

وأخيرا، فإننا كشعب استوردنا كل ما ينتجه الغرب من سلع أيا كانت، إلا أننا للأسف توقفنا عن استيراد بعض الأشياء المهمة، ألا وهي «ثقافة العمل والإنتاج والجد والاجتهاد واحترام الوقت والالتزام والتطوير»، ورغم ذلك يجب أن نعلم أن عجلة التطور ستدور إذا توقفنا عن إضاعة الوقت وبعض العادات والتقاليد التي تمنعنا من العمل في بعض الوظائف بحجة وضاعتها، فالعمل شرف أيا كان.

5-الاستثمار في الصناديق السيادية

في البداية يعرف الصندوق السيادي بأنه كيان يدير الفوائض المالية من أجل استثمارها لتحقيق أعلى عائد.

وأول صندوق سيادي في العالم أنشأته دولة الكويت عام 1953، أي أن فكرة هذه الصناديق عربية بامتياز وبعد ذلك انتشرت بشكل كبير في العالم، ففي عام 1969 كان عددها ثلاثة صناديق فقط، ثم 21 صندوقا عام 1999، وارتفع عددها ليصل إلى 44 صندوقا حاليا، واستحوذت تلك الصناديق على حصص في مؤسسات عملاقة مثل مورجان ستانلي وبير ستيرن وميريل لينش وسيتي جروب.

وبلغت حصة السعودية من ثروات العالم السيادية، بنهاية فبراير الماضي، إلى 9.94%، وقدرت بـ736.3 مليار دولار أي 2.76 تريليون ريال بحسب موقع العربية نت، وتقدر قيمة الصناديق الخليجية بنحو 2.966 تريليون دولار بنسبة 40% من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية في العالم المقدرة بـ 7.423 تريليونات دولار، وقد جاءت أربع دول خليجية في مقدمة أكبر 20 صندوقا للثروات السيادية في عام 2016 وهي السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت، ويتم استثمار معظم أموال هذه الصناديق في السندات الأمريكية والأوروبية، رغم قلة عوائدها، لأنها قليلة المخاطر لقوة اقتصاديات تلك الدول، وعلى الرغم من ذلك تعرضت الصناديق السيادية لخسائر كبيرة في أزمة الرهن العقاري بأمريكا سنة 2008 قدرت بـ400 مليار دولار حسب ما ذكرته مجلة الإيكونيميست.

- مشكلة استثمار الصناديق السيادية في السندات والعقارات:

وتكمن مشكلة استثمار الصناديق السيادية في السندات والعقارات طويلة الأجل في أنه يصعب تسييلها عند الطلب العاجل لأي ظرف، ولهذا لجأت بعض الدول مع انخفاض أسعار النفط لما يقارب الـ50 دولارا إلى الاقتراض بدلا عن السحب من هذه الصناديق، ومن الممكن التغلب على هذه الإشكالية من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية لتسهيل تسييل الأموال عند الحاجة بأسرع وقت، لكن يبقى الاستثمار في الصناديق السيادية لم يستغل بالشكل الذي يجعله مصدر دخل ثابت تعتمد عليه دول الخليج في إعداد ميزانياتها، وسد العجز في حالة انخفاض إيرادات الدولة.

- عدم الاكتفاء بإنشاء صندوق سيادي واحد أمر ضروري

ومن الضروري الحذر وعدم الاكتفاء بإنشاء صندوق سيادي واحد أو الاستثمار بشكل كبير في دولة واحدة –لا يجب أن نضع البيض كاملا في سلة واحدة- لأن

مثل هذا الأسلوب يعد مخاطرة كبرى، خاصة إذا كان هذا الصندوق يتعلق بمستقبل وطن يبلغ عدد سكانه 30 مليون نسمة، ولنا عبرة ودرس في شركات وبنوك كبرى انهارت في الدول المتقدمة نتيجة لأزمة الرهن العقاري بأمريكا عام (2008) مما أدى لخسارة الصناديق السيادية مبالغ هائلة كما ذكرنا سابقا، ولك أن تعلم أن الاستثمار الخارجي له مخاطر كثيره، فمن الممكن أن يتم تجميد هذه الأموال بسبب الخلافات السياسية مع الغرب حول بعض القضايا السياسية أو بالأصح عدم الرضوخ للضغوط، ناهيك عن وجود بعض التهم المعلبة والجاهزة مثل تهمة الإرهاب والتي يمكن أن تلصق بالأفراد والمؤسسات والدول.

- الصناديق السيادية تنقذ العمالة الغربية من البطالة :

إن بعض الخبراء الاقتصاديين ينتقدون دور الصناديق السيادية في الاستثمار في الخارج، لأن لها دور كبير في إنقاذ الشركات المفلسة لتحقيق عائد مادي كبير، ومن ثم إنقاذ العمالة الغربية من البطالة، في حين تجاهلها الشركات والمصانع الوطنية التي تعلن إفلاسها دون أي مساعدة، أليس من الأولى بالصناديق السيادية الوطنية أن تستثمر أموالها في الداخل وتعمل على شراء المصانع والشركات المفلسة بثمن بخس ومن ثم إعادة تقويمها وتطويرها ورفع جاهزيتها وإنتاجها، وفي نفس الوقت تكون حماية للمواطنين من البطالة، وعليه لا بد من تعزيز هذه الصناديق الاستثمارية وجعلها أقوى وأقدر من خلال الاستثمار الداخلي والخارجي معا، على الأقل إن حدث تجميد للأموال لأي سبب تكون الخسائر أقل لا سمح الله .

يجب أن أؤكد أن الاستثمار لا بد أن يعتمد على التفاؤل والتشاؤم فلكل منهما ميزة، فالتشاؤم يقود إلى الحذر، والتفاؤل يقود إلى الإقدام، والاثنان معا يمنعان من التهور والاستعجال، وهذا الأسلوب يجب أن يتبع في كل الأمور المصيرية التي يترتب على التساهل بها عواقب مصيرية، خاصة في المجال الاقتصادي الذي يؤثر على المجال السياسي والعسكري وكل المجالات، ولا بد من تقييم أداء هذه الصناديق بصورة دورية بحيث نعظم الإيجابيات، ونحد من السلبيات إن وجدت. والاستفادة من تجارب الصناديق السيادية الناجحة.

- توضيح صناعة الفقر

- هل نعاني من إفقار ممنهج نتيجة السياسات الغربية؟

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل نعاني من إفقار ممنهج نتيجة السياسات الغربية التي تريد استمرار هيمنتها على المنطقة، أم أننا نحصد نتائج تأخرنا عن اللحاق بركب التقدم وتمسكنا بالحلول التقليدية للتنمية، وإذا استمر الحال على ما هو عليه، فإننا نصنع الفقر بأنفسنا، وقد يأتي وقت لا يمكن فيه استدراك ما جرى، وفي كل الأحوال فإن التجارب العالمية تؤكد أن الوقت ما زال متاحا للهروب من مصيدة الفقر والنهوض وتحقيق المعجزات بأسس محلية وطنية دون اي تدخل خارجي.

- بنك النقد الدولي يتهم بأنه أحد أدوات أادول الكبرى للسيطرة على العالم

رغم أن صندوق النقد الدولي تابع للأمم المتحدة، إلا أنه يتهم بأنه أحد أدوات الولايات المتحدة للسيطرة على العالم اقتصاديا، وهو ما يؤكده القرصان الاقتصادي «جون بيركنز»، مؤلف كتاب «الاغتيال الاقتصادي للأمم» الذي كان يعمل على رسم خطط اقتصادية لدول العالم الثالث لبناء بنية تحتية ومشروعات مبالغ في إمكانيتها، ويتم تمويل هذه المشروعات من مؤسسات اقتصادية دولية من بينها البنك الدولي، وبالتالي تعجز الدول عن السداد بديونها، ويستغل عجز الدول عن دفع الديون وفوائدها لتدفع بتلك الدول إلى مدار الهيمنة والسيطرة والتبعية الصريحة لها سياسيا واقتصاديا ، كما تم ذلك في دولة فنزويلا وغيرها واغراقهم في بحر ديونهم.

رابعًا : بدائل النفط

كثر الكلام خلال المرحلة الأخيرة عن مستقبل النفط، إلى متى سيستمر، وما هي الاحتياطيات العالمية من النفط، وما هي البدائل مع نضوبه؟ هذه الأسئلة أصبحت الهاجس الأكبر للمملكة بشكل خاص وللعالم بشكل عام، ولم توجد إجابة واضحة أو محددة لهذه الأسئلة إلى الآن، فقد تنبأ الكثير من العلماء بانحدار إنتاج النفط بعد وصوله إلى الذروة خلال المرحلة الحالية، وهذا الانحدار سينتج عنه حصول كارثة اقتصادية للدول المنتجة للنفط وللدول الصناعية المتقدمة على حد سواء، لذلك يبحث العالم الصناعي المتقدم عن بدائل للنفط خلال المرحلة الحالية ووجد بدائل عدة إلا أنها من الناحية الاقتصادية لم تنافس سعر النفط وإن كان ذلك بشكل مؤقت.

- التوقعات تشير إلى نفاذ النفط خلال 40 سنة من العالم .

لقد قدرت وكالة الطاقة العالمية في تقاريرها المنشورة في نهاية عام 2007 كمية الاحتياطي العالمي المؤكد بـ«1237,9» مليار برميل من النفط، 61% منه يوجد في الشرق الأوسط أي (755,3) مليار برميل و99,3 % من الـ61 % يوجد في الخليج العربي، ويقدر الاحتياطي المؤكد لبلادنا منفردة بنحو 25% من الاحتياطي العالمي من النفط، ومن المتوقع أن ينفذ النفط خلال 40 سنة من العالم وليس من المملكة فقط، وهذه التقديرات وفقا للنفط المكتشف حتى الآن، ومع مرور الوقت وزيادة الاستهلاك العالمي واكتشاف المزيد من آبار النفط هذه المدة قد تقل أو تزيد، لكن ما أريد أن أصل إليه أن زمن ما بعد النفط قريب للغاية سواء 40 أو 50 أو حتى 70 عاما.

إن أهمية البحث عن بديل للنفط لاقتصاد دولة يعتمد عليه بنسبة تقارب الـ90% أمر هام للغاية، وفي نفس الوقت أمر ليس بصعب، ولكن الإشكالية تكمن خلال المرحلة السابقة أن كثرة الإيرادات القادمة من النفط أدت لعدم البحث عن بديل عنه، لماذا نبحث عن بديل في ظل توفر الموارد المالية مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الاحتياطي الأجنبي، هذه النظرة القصيرة هي التي أدت لما نحن عليه الآن من أزمة اقتصادية لمجرد انخفاض أسعار النفط لما يقارب الـ50 دولارا، فلك أن تعلم أن

موازنة 2016 شهدت عجزا بلغ 326.2 مليار ريال، ما يعادل نحو 87 مليار دولار، فما بالك من الوضع الاقتصادي للبلاد إذا نضب النفط خلال المرحلة القادمة وهو المورد الاقتصادي الأساسي للبلاد.

- بدائل النفط في المملكة قد تحافظ على كونها مركزا عالميا للطاقة:

هناك العديد من البدائل في المملكة التي تغني عن النفط بشكل نهائي، بل وتأتي بموارد كثيرة قد لا يتصورها الكثير، بل الأدهى من ذلك أنها قد تحافظ على كون المملكة مركزا عالميا للطاقة، فعلى سبيل المثال لا الحصر إن درجة الحرارة المرتفعة التي يشتكي منها الكثير قد تؤدي إلى تحول المملكة لأكبر مصدر للطاقة على مستوى العالم مع نضوب النفط إذا ما تم الاستثمار في الطاقة الشمسية خلال المرحلة الحالية بشكل كبير، خاصة أن هذه التكنولوجيا ما زالت في مرحلة المهد وفي حاجة إلى الكثير من الأبحاث وهذا شيء هام للغاية، فعلينا أن نمول الأبحاث الخاصة بالطاقة الشمية ونكون مشاركين في تطوير هذه الصناعة لكي نكون منتجين لهذه التكنولوجيا، وليس مجرد مستوردين، وشتان بين هذا وذاك.

- الدخل الاقتصادي للحج والعمرة من الممكن أن يوازي دخل البترول:

ولك أن تعلم أننا إذا قمنا بتطوير السياحة الدينية (الحج والعمرة) وهذا من خلال تنظيمها بشكل أكثر مما هو عليه الآن، فإن الدخل الاقتصادي للحج والعمرة من الممكن أن يوازي دخل البترول وفقا لخبراء الاقتصاد خلال حديثهم في ندوة اقتصادية في صحيفة اليوم، ناهيك عن اذا تم دعم تلك الزيارات الدينية بإستقطاب كبرى المستشفيات العالمية في علاج بعض الامراض التي تمتاز بها تلك الدول (مثل روسيا في علاج العيون والعظام واصابات الملاعب) وغيرها من الدول التي تربعت على عرش الطب والتقدم العلاجي ، فهناك دراسات مكثفة عن اقبال معظم دول العالم الى ذلك العلاج خصوصا اذا ماتم في المملكة بلاد الحرمين وجوار زمزم والمصطفى صلى الله عليه وسلم

أما الثروة المعدنية فحدث ولا حرج فقد من الله علينا بالخير الوفير من الكثير من المعادن فاحتياطات الذهب والمعادن النفيسة لدينا تقدر بـــ 20 مليون طن من الذهب، و60 مليون طن من النحاس، وإلى جانب ذلك فهناك الكثير من المناطق غير

المستكشفة، والتي ما زالت المعادن الموجودة بها غير مقدرة، وبحسب التقرير السنوي لشركة معادن لعام 2014، فإن ترتيب حجم المبيعات جاء كالتالي:
الفوسفات في المقدمة بمبلغ 5 مليارات ريال سعودي، ثم الألومنيوم بمبلغ 4 مليارات ونصف المليار، وجاء بعد ذلك الذهب ومعادن الأساس بمبلغ 715 مليونا.

- تحتل بلادنا المرتبة الثانية عالميا في إنتاج التمور:

أما الزارعة فنحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج التمور، إذ ننتج 25 % من الإنتاج العالمي، ويقدر حجم الإنتاج بـ 1.3 مليون طن سنويا، يصدر منها 10% إلى الخارج، ونستثمر نحو 6 مليارات ريال في التمور، بحسب بيانات لجنة التمور بمجلس الغرف، ويرى المختصون أنه رغم ذلك، فإن نسبة التمور من الإنتاج الزراعي للبلاد والبالغة 16% قليلة بالنسبة لإمكانيات المملكة في هذا الجانب.

إن النعم التي وهبها الله لنا كثيرة، ولكننا إلى الآن لم نستغلها الاستغلال الأمثل بسبب أن الفترة السابقة شهدت توفر موارد مالية كبيرة بشكل مستقر من النفط، فلعل انخفاض أسعار النفط أدى للاهتمام والبحث عن بديل للنفط والتمهيد لعصر ما بعد النفط.

2 - تحقيق الاكتفاء من الغذاء يكون بالتفكير خارج الصندوق

تقع المملكة ودول الخليج ضمن أكثر مناطق العالم جفافا وفقرا بالموارد المائية الطبيعية، ووفقا لبعض الخبراء نواجه مستقبلا غامضا من ناحية توافر الغذاء، وقد بلغت الفاتورة السنوية التي تتحملها الاقتصاديات الخليجية لاستيراد الغذاء نحو 90 مليار دولار في عام 2014، أي ما يعادل 27,7% من الفاتورة الإجمالية للواردات على مستوى المنطقة ككل، وهو ما يعني اعتمادنا بشكل رئيسي على استيراد معظم غذائنا؛ وأيضا نستورد أكثر من 90% من احتياجاتنا العامة من الخارج، وهو الأمر الذي يظهر حجم الأزمة التي نعيشها.

وما يزيد الوضع سوءا أن الإسراف الاستهلاكي الذي انتشر خلال السنوات الأخيرة في بلادنا أدى إلى زيادة حجم الاستيراد من الغذاء، فحسب التقرير الصادر عن

مصرف «البن كابيتال الاستثماري»، فإن الاستهلاك الغذائي سوف ينمو بمعدل سنوي مركب تبلغ نسبته 3.1% ليصل إلى ما قيمته 49.1 مليون طن خلال السنوات القليلة القادمة، وترجع هذه الزيادة إلى النمو السكاني السريع في دول المجلس وزيادة عدد السياح الأجانب، فضلا عن ارتفاع مستويات الدخل في المنطقة، كنظرة تفاؤلية.

- عصر الغذاء الرخيص انتهى

ويجب أن نعلم أن عصر الغذاء الرخيص انتهى، فقد ارتفعت أسعار الغذاء العالمية تكرارا في السنوات الأخيرة، المرة الأولى كانت في عام 2008 حين ازدادت أسعار سلع زراعية رئيسية أكثر من ضعفين، ثم عام 2011 في أعقاب موجة حر اكتسحت العالم، ومرة أخرى عام 2012 بعد أسوأ جفاف ضرب الغرب الأوسط الأمريكي منذ نصف قرن، وتشير التوقعات إلى مزيد من ارتفاع الأسعار وتقلبها، نظرا لزيادة الطلب على الغذاء على مستوى العالم، ونتيجة لذلك نحتاج إلى عائدات نفطية أعلى لتغطية الزيادة المستمرة في أسعار الغذاء، وتشير التقديرات إلى أننا في حاجة لأن يصل برميل النفط لـ 85 دولارا لكي يتعدل الوضع بلا ربح أو خسارة، بالمقارنة بـ37 دولارا عام 2008.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء أمر جذاب من الناحية النظرية

إن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء أمر جذاب من الناحية النظرية، لكنه من الناحية الواقعية أمر صعب تطبيقه، حتى إذا توفر الدعم الزراعي بصورة كبيرة، وعلى سبيل المثال فإن دعم برنامج زراعة القمح قد كلفنا 5 مليارات دولار سنويا أثناء ذروة نشاطه، ورغم ذلك تم وقف زراعة القمح نتيجة انخفاض المياه الجوفية تدريجيا، لذلك لا بد من التوجه خارج الحدود للاستثمار الزراعي، خاصة أفريقيا بسبب القرب الجغرافي ولا سيما السودان الذي من الممكن أن يكون السلة الغذائية ليس للسعودية ودول الخليج فحسب بل للعالم العربي، فلك أن تعلم أن السودان يوجد به 175 مليون فدان صالحة للزراعة، بجانب مساحة غابية بحوالي 52 مليون فدان، فضلا عن معدل أمطار سنوي يزيد عن 400 مليار متر مكعب، وتقدم السودان

بمبادرة لتحقيق الأمن الغذائي عربيا تقدر تكلفتها بعشرين مليار دولار واعتمدتها الجامعة العربية، لكنها لم تنفذ إلى الآن.

الأمر ليس بهذا السوء في بلادنا في إنتاج الغذاء اللازم، فلدينا البحر الأحمر والخليج العربي، بإجمالي سواحل بحرية تمتد بطول 2600 كيلو متر تقريبا، مما يعزز قدرتنا الإنتاجية لهذه الثروة الفريدة، لكننا إلى الآن لم نستغل هذه الإمكانيات بالشكل الأمثل من خلال أن ننشئ بها المزارع السمكية التي تكفي احتياجاتنا بل والتصدير أيضا، كما بالإمكان بحسب دراسة مبدئية من احدى الجامعات الأوروبية ان يستفاد من مياه البحر المحلاة كاداة للزراعة في الصحاري وتحويلها الى أراضي زراعية (وهو عبارة عن طمي يؤخذ من قيعان بعض الأنهر في العالم ثم يخلط برمال الصحراء فتجعلها قابلة للزراعة) وهذا ماتقوم به جارتنا دولة الامارات منذ سنين ولكن على مستوى تحويل أراضيها الى خضراء، اما مانقصده نحن فهو المرحلة الثانية من ذلك وهو اشباع التربة من ذلك الطمي واشباعه من المياه المحلات المكررة بطريقة علمية تتناسب مع تحويل الأراضي من صحراء الى أراضي زراعية ،

اضف الى ذلك أن لدينا ثروة كبيرة من الإبل والماشية ويمكن استخدامها في توفير احتياجاتنا الاستهلاكية من الجلود وما يتبعها من صناعات عديدة والمكملات الطبية والتجميلية ، خلاف أننا نحتل المركز الثاني في صناعة التمور بنسبة 15% من الإنتاج العالمي .. وأيضا ما يتبعها من صناعات عديدة جدا من الاعلاف والمنتجات الطبية والعصائر والعجائن والفيتامينات ...... والكثير الكثير والذي في حالة الاهتمام به وتصنيعه وتصديره فهو يدر المليارات.

- الله أنعم علينا بالخير الكثير الذي لم نستغله بعد

فلا توجد دولة تنتج كل شيء أو تستورد كل شيء، فالله أنعم علينا بالخير الكثير الذي لم نستغله بعد، لكن علينا أن نوجه استثماراتنا في الموارد التي وهبنا الله إياها، وليس في الشيء الذي نفتقده، فعلى سبيل المثال الاستثمار في زراعة القمح أو الأرز يعتبر إهدارا للمال والوقت والجهد، أما الاستثمار في الأسماك أو «اللحوم المصنعة» من لحوم الأضاحي المكدسة بالأطنان أو أمهات الدواجن أو الدواجن البياض (إنتاج المرتديلا والنقانق واللحوم المعلبة) أو التمور أو المستخرجات

الحيوانية من مخلفاتها فهو الاتجاه الصحيح، لذلك علينا إعادة توجيه البوصلة إلى المكان الصحيح.

الخاتمة :

وأخيرًا فإن هذا الجهد جاء سعيًا مني للعمل على الوقوف على المشاكل الاقتصادية لهذا البلد الغالي على قلوبنا، ومسقط رأس ابائنا واجدادنا واحفادنا فهو الوطن الذي ليس لدينا سواه، والحفاظ عليه وعلى موارده والحرص على مستقبله واجب وطني لكل غيور مؤمن يعلم ان آخرة وحساب ينتظرانه

والمحاولة الصادقة لتسليط الضوء على بعض الحلول، وهذا لا يعني أن هذه الحلول هي الوحيدة والفريدة لمشاكلنا، ولكن قد تكون الضوء للمساعدة بالوصول ببلادنا للنهضة المنشودة.

ملحوظة:

حين الاهتمام بأي مما ذكر ليس علينا سوى تكثيف البحث فيه بعمق وإخلاص ومن ثم تنفيذه بحزم دون ان يخضع للبيروقراطية والروتين الذي سيقوم بوأده قبل ولادته .